الشواهد القرآنية في ألفية ابن معطٍ «دراسة نحوية تحليلية»

د. علي نجار محمد حسن
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان
draly.najjar@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ٤/ ٨/ ١٤٣٦ تاريخ الإجازة: ١٠/ ١٠/ ١٤٣٦

المستخلص:

من عجائب الأمور ودهشةِ العقول في التأليف النحوي – تلك المنظومات العلمية التي حَوَتْ قواعدَ النحوِ والصرف مشفوعة ببعض شواهدها. ومن هذه المنظومات منظومة ابن معطٍ [ت ٦٢٨هـ] الموسومة بـ (الدرة الألفية في علوم العربية).

وهذا بحث حول ظاهرة كبرى في هذه المنظومة الجامعة الماتعة؛ ألا وهي ظاهرة الشواهد النحوية القرآنية؛ فقد استشهد ابن معطٍ في الجانب النحوي منها بست وأربعين آية على ثلاث وثلاثين قاعدة؛ وقد وسمْتُ البحث بـ: (الشواهدُ القرآنيةُ في ألفيةِ ابنِ معطٍ «دراسة نحوية تحليلية»).

وظاهرة الشاهد القرآني في درة ابن معطٍ تُلاحَظ من القراءة الأولى لها، وهذا ما لم يتحقق في ألفية ابن مالك؛ إذ إن توظيف الشاهد القرآني بها قليل؛ لذا انطلقتُ نحو البحث آملا في بثِّ روحٍ لحياةٍ أخرى في ألفية ابن معط.

وقد اتبعتُ في دراستي المنهج الوصفي القائم على الإحصاء والتحليل، وخطته هي:

مقدمة، ومدخل، وخمسة عشر مبحثا، وخاتمة، ثم ثَبَت لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث في أن ابن معطٍ قد استشهد في الجانب النحوي من ألفيته بستٍّ وأربعين آية على ثلاثٍ وثلاثين، وجاء استشهاده متنوعا متعددا -كما هو مبين في أثناء البحث -.

كلمات مفتاحية:

الشاهد القرآني، ابن معط، الألفية، مبحث، مسألة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، جعل القرآنَ الكريمَ للعلماء نبراسا، فهو شاهدهم ودليلهم؛ يستنبطون منه الأحكام في اللغة والفقه وغيرهما من العلوم.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، واهبُ الأرزاقِ والفهوم.

وألفيةٌ من الصلوات والتسليمات والتبريكات قليلة على سيدِ ولدِ آدم؛ سيدنا محمد، خير من تلا القرآن واستنبط منه الشواهد والأحكام؛ فاللهم صلِّ وسلِّم وباركْ على معلِّمِ البشرية نافع العلوم، وطريقِها إلى صحيح الفهوم... وبعد.

فإن علماءنا من النحويين الأوائل بنَوا قواعدهم على أسس راسخة من السماع والقياس، وفي مقدمة السماع الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ فلا يستقيم بحال من الأحوال أن ترى كتابَ نحوٍ يخلو من الاستشهاد به، أو تسمعَ نحويًّا لا يلوذ به لبيان قاعدته؛ فهو أفصح ما يستشهَدُ به على الإطلاق؛ إذ إنه ﴿ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[(١)].

ومن عجائب الأمور ودهشةِ العقول في التأليف النحوي-تلك المنظومات العلمية التي حَوَتْ قواعدَ النحوِ والصرف مشفوعة ببعض شواهدها. ومن هذه المنظومات[(٢)] منظومة ابن معطٍ [ت ٦٢٨ هـ] الموسومة بـ(الدرة الألفية في علوم العربية).

وهذا بحث حول ظاهرة كبرى في هذه المنظومة الجامعة الماتعة؛ ألا وهي

---

(١) فصلت: ٤٢.

(٢) هناك من المنظومات النحوية: منظومة الحريري (ت ٥١٦ هـ) المسماة: ملحة الإعراب، وألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وهي أشهرها على الإطلاق، وقد ذكر الدكتور/ الطناحي عددا آخر من المنظومات في مقدمة تحقيقه كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطٍ؛ ص ٢٩ وما بعدها.

ظاهرة الشواهد النحوية القرآنية؛ فقد استشهد ابن معطٍ في الجانب النحوي منها بست وأربعين آية على ثلاث وثلاثين قاعدة؛ وقد وسمْتُ البحث بـــ: (الشواهدُ القرآنيةُ في ألفيةِ ابنِ معطٍ «دراسة نحوية تحليلية»).

وما دعاني لهذا البحث بحثٌ آخر صنعه صاحبه[١] حول الشواهد الشعرية في تلك الألفية؛ فرأيت أن الشاهد القرآني أحق وأولى بالدراسة.

ثم إن ظاهرة الشاهد القرآني في درة ابن معطٍ تُلاحَظ من القراءة الأولى لها، وهذا ما لم يتحقق في ألفية ابن مالك؛ إذ إن توظيف الشاهد القرآني بها قليل.

وتلك الألفية على قيمتها العلمية وسبقها لألفية ابن مالك لم تأخذ من حظِّ الشهرة والدراسة ما أخذته هذه الأخيرة؛ فـ«حظوظ الكتب كحظوظ الناس يصيبها ما يصيبهم من ذيوع وخمول، وقد أَخْمَلَتْ ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ ابن معطٍ؛ حتى ليجعل بعضهم شرحًا لألفية ابن معطٍ شرحًا لألفية ابن مالك»[٢].

من هذا كله وغيره انطلقتُ نحو البحث آملا في بثِّ روحٍ لحياةٍ أخرى في ألفية ابن معط.

وقد اتبعتُ في دراستي المنهج الوصفي القائم على الإحصاء والتحليل، وخطته هي:

مقدمة، ومدخل، وخمسة عشر مبحثا، وخاتمة، ثم ثَبَت لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

أما المقدمة فذكرت فيها الداعي إلى اختيار البحث، ومنهجه، وخطته التي

---

(١) الدكتور/ محمد محمد عبد الوهاب، وقد نشر بحثه تحت عنوان: الشواهد الشعرية في ألفية ابن معطٍ» دراسة نحوية صرفية «في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات-جامعة الأزهر بالإسكندرية-سنة ٢٠١٢ م.

(٢) الفصول الخمسون؛ ص ٧.

بُني عليها، وخطوات دراسة المسائل. وأما المدخل فجعلته للتعريف الموجز بابن معطٍ والشاهد النحوي وبعض الأبحاث السابقة في مجال بحثي.

وأما المباحث فهي:

المبحث الأول-**الشواهد القرآنية الواردة في باب حروف الجر**: وفيه مسألتان.

المبحث الثاني-الشواهد القرآنية الواردة في **باب القسَم**: وفيه مسألة.

المبحث الثالث-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الممنوع من الصرف**: وفيه مسألتان.

المبحث الرابع-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الأفعال المتعدية**: وفيه أربع مسائل.

المبحث الخامس-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الحال**: وفيه مسألة.

المبحث السادس-الشواهد القرآنية الواردة في **باب النائب عن الفاعل**: وفيه مسألة.

المبحث السابع-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الضمير**: وفيه خمس مسائل.

المبحث الثامن-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الموصول**: وفيه مسألة.

المبحث التاسع-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الإضافة**: وفيه مسألة.

المبحث العاشر-الشواهد القرآنية الواردة في **باب التوابع**: وفيه مسألة.

المبحث الحادي عشر-الشواهد القرآنية الواردة في **باب الخبر**: وفيه مسألة.

المبحث الثاني عشر-الشواهد القرآنية الواردة في **باب النواسخ**: وفيه ثماني مسائل.

المبحث الثالث عشر-الشواهد القرآنية في **باب الأسماء العاملة عمل الفعل**: وفيه مسألتان.

المبحث الرابع عشر-الشواهد القرآنية الواردة في **باب النداء**: وفيه مسألتان.

المبحث الخامس عشر-الشواهد القرآنية الواردة في **باب العدد**: وفيه مسألة.

وقد سرتُ في ترتيب هذه المباحث تبعًا لترتيب ابن معطٍ في الألفية. وقامت دراسة المسائل على الخطوات الآتية:

أولًا-وضعتُ لكل مسألة تضمنت الشاهد عنوانا مناسبا.

ثانيا-صدَّرتُ كل مسألة بعد عنوانها بالشاهد القرآني الوارد في الألفية؛ للتبرُّك، ولأنه محور الدراسة، فإذا كان الشاهد آية كاملة فبها ونعمتْ، وإلا فقد كنت أذكر الآية بتمامها في الهامش مع تخريجها، وكنت لا أَعُدُّ كلام ابن معطٍ شاهدا قرآنيًّا إلا إذا ذكر الآية كاملة، أو جزءا كبيرا منها، أو أشار إشارة واضحة إلى أنه يقصد شاهدا قرآنيًّا معينا؛ كقوله: «كَمِثْلِ ما ورد في القرآن «-أو كأن تأتي كلمة واحدة قرآنية في سياق آية واضحة أو في سياق جزء آية، وكلاهما شاهد على قاعدة واحدة بعينها.

ثالثًا-أذكر أبيات الألفية التي ورد فيها الشاهد، وأضع تحته خطًّا؛ لتمييزه.

رابعًا-أقدمُ لمسألة كل شاهدٍ بتقديم يُعَدُّ جزءا من دراستها.

خامسًا-درست كل شاهدٍ وحلَّلْته، وهل هو مذكور عند النحويين قبل ابن معطٍ وبعده أو أنه غير مذكور؟.

سادسًا-كنت أتعرض أحيانا لشرح بعض أجزاء أبيات الألفية التي ورد فيها الشاهد إذا تطلّبَ المقام ذلك، وإذا كانت للنحويين آراء أخرى حول الشاهد-كنت أذكرها لتتم الفائدة.

سابعا-كنت أحصر عدد الآيات التي ورد فيها الشاهد في القرآن متى تمكنتُ من ذلك.

ثامنًا-إذا استشهد النحويون بالشاهد على مسألة أخرى -كنت أشير إلى ذلك.

وأما الخاتمة فذكرتُ فيها أهم النتائج التي أبرزتْها الدراسةُ. ثم جاء ثَبَتُ أهمِّ المصادر والمراجع، وأخيرا فهرس ما احتواه البحث.

وأدعو الله العليمَ الحكيمَ أن يكونَ بحثي قد حاز حظًّا وافرا من الإخلاص والتوفيق.

وآخر دعواي ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

مدخل: للتعريف بابن معطٍ والشاهد النحوي وبعض الدراسات السابقة:

أولا: التعريف بابن مُعْطٍ[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ذاعتْ شهرة ابن معطٍ بنصفِ بيتٍ قاله ابن مالك في ألفيته الذائعة وهو يصفها قائلا:

... فائقةً ألفيّةَ ابنِ مُعْطِي

فقد نبّه الناسَ إلى ذلك العالم النحوي الجليل وألفيته؛ لذا لست في حاجة لإكثار الحديث عن ابنِ معطٍ؛ فهو معروف لدى الباحثين والطلاب صغارًا وكبارًا قدرَ معرفتهم بألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولكنني أذكر عنه مقالة موجزة من باب تمام الفائدة:

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، النحوي، الفقيه، الحنفي، المعروف بابن معط. يكنى بأبي الحسين، ويلقب بـزينِ الدين.

ولد بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمائة من الهجرة النبوية.

---

(١) تنظر ترجمته في عديد من المراجع؛ منها: معجم الأدباء؛ لياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)-المحقق: إحسان عباس-الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م؛ ٦/ ٢٨٣١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: المكتبة العصرية - لبنان/ صيدا ٢/ ٣٤٤، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر-الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م؛ ١/ ٥٣٣، موسوعة أعلام المغرب: تنسيق وتحقيق محمد حجي، ط. دار الغرب الإسلامي (تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين، تأليف عبد الكبير بن المجذوب الفاسي ط. الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م) ١/ ٤٠٣، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: المؤلف: ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)- تح: إحسان عباس- دار صادر - بيروت-٦/ ١٩٧.

أجمع المترجمون له على أنه كان إماما مبرّزا في علوم العربية؛ فيقول عنه ياقوت الحموي وهو أقرب معاصريه ممن ترجم له: «فاضل، معاصر، إمام في العربية، أديب، شاعر»(١) ويقول ابن خَلِّكان: «كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة.... واشتغل عليه خلق كثير، وانتفعوا به، وصنف تصانيف كثيرة»(٢). وقال عنه السيوطي: «وكان إماما مبرِّزا في العربية شاعرا محسنا»(٣).

وله(٤) أساتذة كثرٌ من مشايخ عصره، كما أن له تلاميذ أكثر؛ مما يشهد بقدر الرجل وعلمه، ومما يشهد بذلك أيضا مؤلفاته النافعة الكثيرة التي في مقدمتها:

الدرة الألفية في علوم العربية (محل دراسة هذا البحث). ومنها أيضا:

١-البديع في صناعة الشعر. ٢- حواش على أصول ابن السراج.

٣- شرح أبيات سيبويه (نظم). ٤- شرح الجمل في النحو.

٥- العقود والقوانين في النحو. ٦-الفصول الخمسون.

وغيرها من المؤلفات.

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمصر سنة ثمان وعشرين وستمائة عن عمر يناهز أربعا وستين سنة، وكان ذلك في سَلْخِ ذي القعدة، ودفن في اليوم التالي، وصُلِّي عليه بجانب القلعة، وحضر الصلاة السلطان الكامل من سلاطين الدولة الأيوبية.

ثانيا: تعريف الشاهد النحوي:

هو: ما يذكر لإثبات قاعدة نحوية؛ وقد يكون آية من التنزيل، أو قولا من

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٢٨٣١.

(٢) وفيات الأعيان ٦/ ١٩٧.

(٣) بغية الوعاة٢/ ٣٤٤، حسن المحاضرة ١/ ٥٣٣.

(٤) قام الدكتور الطناحي بكشف اللثام عن ابن معطٍ في تحقيقه كتاب (الفصول الخمسون: لابن معطٍ-تح: محمود الطناحي-ط. الحلبي؛ ص ١١-٢٨).

أقوال العرب الموثوق بعربيتهم، أو حديثا صحيح السند[١].

والشواهد تُعَد وثيقة تاريخية ولغوية حفظت لنا مادة اللغة العربية؛ إذ استدل النحاة واللغويون بها في تقعيد النحو العربي.

ثالثا-من الدراسات السابقة:

١ - الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه؛ للدكتور/ محمد إبراهيم عبادة.

٢-الشواهد القرآنية في لسان العرب لابن منظور (دراسة نحوية بلاغية) للدكتور/ كمال عبد العزيز إبراهيم.

٣-الشواهد القرآنية في شروح ابن بابشاذ في مقدمته (المُحْسِبة): دراسة نحوية؛ عدنان بن ناصر الملحم.

ولكل بحث منها منهجه وخطته، ولكن بحثي يختلف عنها في أنه يُحصي الشواهد القرآنية في منظومة نحوية مع دراستها وتحليلها بناء على المنهج الوصفي القائم على الإحصاء والتحليل - كما بينت سابقا-.

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو-عبدالجبار صفوان-مطبعة الزهراء ١٩٧٦ م.

المبحث الأول

الشواهد القرآنية الواردة في باب حروف الجر

فيه مسألتان:

❑ المسألة الأولى: الجر بـ(حتَّى)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[١].

يقول[٢] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْرُرْ بِحتَّى نَحْوُ «حَتَّى مَطْلَعِ» وَبَعْدَ مُذْ وَمُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ

(حَتَّى) حرف يَأْتِي لأحد ثَلَاثَة معَانٍ: انْتِهَاء الْغَايَة وَهُوَ الْغَالِب، وَالتَّعْلِيل، وَبِمَعْنى إِلَّا فِي الِاسْتِثْنَاء؛ وَهَذَا أقلهَا وَقل من يذكرهُ[٣].

وتستعمل على أربعة أوجه؛ فهي حرف جر، أو عطف، أو ابتداء، وتدخل على المضارع فينصب بعدها بـ(أنْ) المضمرة وجوبا، وتكون بمعنى[٤] (كي) أو (إلى).

وفي حالة الجر لها صورتان:

الأولى: تدخل على مضارع منصوب، وحينئذ تكون جارة للمصدر المتصيَّد من (أنْ) المضمرة والمضارع؛ مثل قوله-تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ

---

(١) سورة القدر؛ الآية ٥.

(٢) الدرة الألفية في علم العربية: لابن معطٍ (المتوفى ٦٢٨هـ)-نشرها المستشرق السويدي(زتسترين) سنة ١٩٠٠ م؛ ص ١٠ (البيت ١٣٠).

(٣) يراجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام-تح: د. مازن المبارك-الناشر: دار الفكر – دمشق-الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م؛ ص ١٦٦ وما بعدها.

(٤) الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)-تح: عبد الحسين الفتلي-الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت-٢/ ١٥١.

ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾[١].

الثانية: تدخل على اسم ظاهر؛ مثل: حضرت الندوة حتى نهايتِها.

وهذا لب المسألة التي استشهد عليها ابن معط رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام. فقد جرَّت (حتى) اسما ظاهرا هو (مطلع).

وهذا الشاهد القرآني الجليل كان محط أنظار النحويين قبل ابن معطٍ وبعده؛ فقد استشهد به الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الجمل) إذ قال: «والخفض بـ(حَتَّى) إِذا كَانَ على الْغَايَة؛ قَوْلهم: كلمتُ الْقَوْم حَتَّى زيدٍ؛ مَعْنَاهُ: حَتَّى بلغت إِلَى زيد وَمَعَ زيد. وَقَالَ الله-جلّ ذكره-: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ مَعْنَاهُ إِلَى مطلع الْفجْر»[٢].

والمبرد في أثناء حديثه عن (حتى) في مقتضبه[٣]، والرماني في رسالته (منازل الحروف)[٤]، وغيرهم من السابقين على ابن معطٍ.

ومن النحويين الذين استشهدوا بالشاهد بعده العلامة ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال: «ولا يُجَرُّ بـ«حتى» إلا آخر أو ما اتصل بآخر؛ كقوله-تعالى-: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾»[٥].

والمرادي[٦]، وابن هشام[١]، وابن عقيل[٢]، وغيرهم من النحاة الذين جاد

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٨٧.

(٢) ينظر: الجمل في النحو: تفسير وجوه الخفض، المؤلف: للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ)-المحقق: د. فخر الدين قباوة-الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م؛ ص ٢٠٤.

(٣) ٢/ ٣٨.

(٤) ينظر: منازل الحروف: للرماني (المتوفى: ٣٨٤هـ)-تح: إبراهيم السامرائي-: دار الفكر عمان، ص ٤٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٠.

(٦) يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني: لابن أم قاسم المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)-المحقق: د/ فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-
=

بهم الزمان بعد ابن معطٍ إلى يوم الناس هذا.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هناك شاهدا آخر في القرآن الكريم على جر الاسم الظاهر بـ (حتى) وهو قوله-تعالى-: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ وقد جاء في غير آية من القرآن الكريم(٣).

ويصح أيضا أن نجعل مثلَ قوله-تعالى-: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾(٤) شاهدا على جر (حتى) الاسمَ الظاهرَ؛ إذ «يجوز في (حتى) هنا أن تكون حرف غاية وجر بمعنى (إلى) وتكون مع مدخولها متعلقة بـ﴿تَحُسُّونَهُم﴾ أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت، وعلقها الزمخشري(٥) بـ﴿صَدَقَكُمُ﴾ أي: صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم. وكلاهما صحيح»(٦).

=

الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ص ٥٠٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المؤلف: لابن أم قاسم المرادي-(المتوفى: ٧٤٩هـ)-شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان-الناشر: دار الفكر العربي-الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ٢/ ٧٥١.

(١) يراجع: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)-المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي-الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٣/ ٤٤، شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)-المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد-الناشر: القاهرة-الطبعة: الحادية عشرة ١٣٨٣هـ؛ ص ٦٨، ومغني اللبيب؛ ص١٦٧.

(٢) في شرحه على الألفية ٣/ ١٨.

(٣) من هذه الآيات: سورة يوسف: الآية ٣٥، والمؤمنون: الآيتان ٢٥-٥٤، والصافات: الآيتان ١٧٤، ١٧٨.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.

(٥) يراجع: الكشاف ١/ ٤٢٦.

(٦) إعراب القرآن وبيانه: محي الدين درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)-الناشر: دار الإرشاد للشئون =

❑ **المسألة الثانية: زيادة (باء) الجر:**

الشاهد هو قوله-تعالى-: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا﴾[١].

يقول[٢] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والباءُ للإلصاقِ قد تُزادُ ... كما تزاد (مِنْ) فلا ترادُ

شاهدُهُ «كَفَى بِهِ شهيدا» ... وما بِهِ مِنْ أحدٍ مِنْ زِيدا

من حروف الجر التي تستعمل أصلية وزائدة (الباء) والغرض من زيادة الحروف بوجه عام-ومنها الباء الجارة-هو» توكيد المعنى فى الجملة كلها؛ لأن زيادة الحرف [يُعَدُّ] بمنزلة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيده تكرارها [من] دونه، سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أم في وسطها، أم في آخرها؛ مثل: بحسبك الأدب، وأصلها: حسبُك الأدب؛ أي: يكفيك، أو: كافيك؛ فالباء داخلة على المبتدأ؛ كدخولها عليه وهو ضمير في نحو: كيف بك؟ «وأصلها: كيف أنت؟» وكدخولها عليه بعد «إذا الفجائية» في نحو: رجع المسافر؛ فإذا بالأصدقاء في استقباله. وكدخولها على الخبر في مثل: الأدب بحسبك. وكدخولها على الفاعل في مثل: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣] وأصلها: كفى اللهُ شهيدًا. فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها»[٤].

=

الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة-دمشق-بيروت)-ط: الرابعة ١٤١٥هـ ٢/ ٧٣.

(١) سورة الأحقاف: من الآية ٨، والآية بتمامها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(٢) الدرة الألفية؛ ص ١١ (البيتان ١٣٨، ١٣٩).

(٣) سورة الرعد: من الآية ٤٣ .

(٤) يراجع: النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)-دار المعارف-الطبعة: الخامسة عشرة ١/ ٧٠ مع تصرف يسير.

وقد استشهد ابن معطٍ على زيادة (الباء) في ألفيته بذلك الشاهد القرآني الكريم المذكور في صدر المسألة.

وبالنظر فيما بين يديَّ من كتب النحو قديما وحديثا-لم أجد من استشهد على زيادة الباء بالشاهد الذي استشهد به ابن معطٍ، ولكنهم يستشهدون بآيتين شبيهتين به؛ هما قوله-تعالى-: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[١] و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]؛ قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكما تقول: نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك؛ أي: عن زيد. وليست (عن) و(على) ههنا بمنزلة الباء في قوله-عز وجل-: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ وليس بزيد؛ لأنَّ (عن) و(على) لا يُفعَلُ بها ذاك»[٣] أي: الزيادة.

وممن استشهدوا بما استشهد به سيبويه-الزمخشريُّ[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، والأشموني[٧]، والشيخ خالد الأزهري[٨]، وغيرهم.

ولعل الذي دعا ابن معطٍ إلى اختيار ذلك الجزء من الآية الكريمة المذكورة شاهدا على زيادة الباء؛ تاركا المستشَهدَ به المشهور عند النحويين-هو وزن البيت، وأما بقية النحويين فيكتبون نثرا. ولم يتعرض ابن مالك للشاهد في ألفيته.

---

(١) سورة الرعد: من الآية ٤٣ .

(٢) سورة النساء: من الآية ٧٩.

(٣) الكتاب: المؤلف: لسيبويه-تح: عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي، القاهرة-الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م؛ ١/ ٣٨.

(٤) المفصل؛ ص ٣٨١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٧.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٤.

(٧) شرح الألفية ٢/ ٩٠.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (المتوفى: ٩٠٥هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ١/ ٦٤٨.

وقد جاءت الباء في الشاهد الكريم زائدة في الفاعل؛ والأصل: كفى اللهُ شهيدا؛ قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ إنّما هى: كفى اللهُ، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ»(١).

والزيادة هنا غالبة لا واجبة؛ قال العلامة ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والغالبة [أي:زيادة الباء الغالبة] فِي فَاعل (كفى) نَحْو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾».

وقد نسب النحاة لابن السراج رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يعد الباء زائدة في الشاهد؛ فهو يرى أن» الْفَاعِل ضمير الِاكْتِفَاء. وَصِحَّة قَوْله مَوْقُوفَة على جَوَاز تعلق الْجَار بضمير الْمصدر؛ وَهُوَ قَول الْفَارِسِي والرماني أجازا: مروري بزيد حسن وَهُوَ بِعَمْرو قَبِيح. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إعماله فِي الظّرْف وَغَيره وَمنع جُمْهُور الْبَصرِيين إعماله مُطلقًا»(٢).

وبالرجوع إلى كتاب الأصول لابن السراج لم أجده خالف النحويين في زيادة الباء في الشاهد؛ إذ يقول: «وجاءت زائدة [أي: الباء] في قولك: حسبك بزيد، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، وإنما هو: كفى اللهُ»(٣).

ولكنني وجدت القائل بعدم زيادة الباء هنا هو السهيلي في نتائج الفكر، ولم ينسبه لأحد غيره؛ فقال: «وأما ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء؛ لأنك إذا قلت: «كفى اللهُ» أو: «كفاك زيدٌ» فإنما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا؛ فليست زائدة في الحقيقة»(٤).

---

(١) الكتاب ١/ ٩٢.

(٢) مغني اللبيب؛ ص ١٤٤، وينظر: الجنى الداني ١/ ٥٠.

(٣) الأصول لابن السراج ١/ ٤١٣.

(٤) نتائج الفكر؛ ص ٢٧٣ .

المبحث الثاني

الشواهد القرآنية الواردة في باب القسم

فيه مسألة:

❑ حذف (لا) النافية من جملة جواب القسم

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[(١)].

قال[(٢)] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإنْ أتى الجوابُ منفيا بـ«لا» أو «ما» كقولي: والسّما ما فَعَلا

فإنّه يجوزُ حذفُ الحرفِ إذْ أَمِنُوا الإلباسَ حالَ الحذفِ

كقولِهِ: «تاللهِ تَفْتَأُ» حُذِفْ «لا» منه؛ أيْ:لا تفتأُ المعنى عُرِفْ

يفتقر القَسَمُ إلى جواب؛ لأنه يُذكَر ليؤكَّدَ به ما يراد فعله أو تركه، والمؤكِّد إنما يُذكَر لأجل غيره؛ فلذلك افتقر القسَم إلى جواب كما يفتقر المؤكِّد إلى الشيء الذي يؤكِّده.

والقسَم جملتان؛ الأولى منهما إنشائية، وهي المقسَم بها، والثانية خبرية، وهي المقسَم عليها. وهناك بعض الأحرف التي تدخل على الجملة المقسَم عليها؛ وهي اثنان للإيجاب (إنّ-اللام) واثنان للنفي (لا-ما). وقد اختص الجواب في القسَم بهذه الحروف؛ لما فيها من التوكيد المُحتاج إليه فيه.

و(لا) تدخل على جملة جواب القسم الفعلية المضارعة، وقد تحذف.

وقد استشهد ابن معطٍ على ذلك في ألفيته بالشاهد القرآني الكريم السابق

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٨٥، وتمامها: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾.

(٢) الدرة الألفية؛ ص١٢ (الأبيات ١٦١-١٦٣).

﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾؛ أي: تالله لا تفتأ.

وقد استشهد النحاة بالشاهد الكريم على غير قضية في النحو؛ فمنهم[١] من ذكره في سياق الحديث عن الجر بالتاء، وأنها خاصة باسم الجلالة (الله)، و(رَبّ) مضافةً إلى الكعبة. ومنهم[٢] من استشهد به على جواز حذف النافي من(زال) وأخواتها مع بقاء عملها. ومنهم[٣] من استشهد به على امتناع توكيد المضارع المنفي الواقع جوابا للقسم. ومنهم من استشهد به على قضية حذف النافي من جواب القسم، وهذا بيت القصيد في المسألة؛ ومن هؤلاء العلامة ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول: «ثم نبهت على اشتهار حذف ما ينفي المضارع؛ نحو: «والله أقوم» بمعنى: والله لا أقوم.

وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غير مراد؛ لأنه لو كان مرادا لجيء باللام والنون؛ فقيل: والله لأقومن.

وإذا لم يرد إثبات تعين كون النفي مرادا؛ إذ لا بد للكلام من أحدهما؛ ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[٤] أي: لا تزال تذكر

---

(١) يراجع: الجمل؛ ص ٣٠٠، الجنى الداني؛ ص٥٧ إذ قال المرادي: «فأما تاء القسم: فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله؛ نحو «تالله تفتأ تذكر يوسف». وحكى الأخفش دخولها على (الرب)؛ قالوا: تربِّ الكعبة. وخص بعضهم دخولها على (الرب)؛بأن يضاف إلى الكعبة. وليس= = كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: تَرَبِّي. وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمنِ، وتحياتِك. وذلك شاذ». الفصول المفيدة في الواو المزيدة؛ ص ٢٤٢.

(٢) يراجع: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٠، شرح ابن عقيل على الألفية١/ ٢٦٣، شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٢٠، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣٥، حاشية الصبان ١/ ٣٣٤.

(٣) يراجع: شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٣١٨، شرح الأشموني على الألفية ٣/ ١١٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٠٠، حاشية الصبان ٣/ ٣١٨، شذا العرف؛ ص٤٦.

(٤) سورة يوسف: ٨٥.

يوسف»[١].

والعلامة ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال: «حذف (لَا) النافية وَغَيرهَا: يطرد ذَلِك فِي جَوَاب الْقسم إِذا كَانَ الْمَنْفِيّ مضارعا؛ نَحْو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾»[٢].

وقال صاحب (النحو الوافي): «ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل؛ كقوله-تعالى-: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾؛ أي: لا تفتأ»[٣].

المبحث الثالث

الشواهد القرآنية الواردة في باب الممنوع من الصرف

فيه مسألتان:

❑ المسألة الأولى: المنع من الصرف لعلةِ الوصفيةِ مع العدل

الشاهد هو قوله-عز وجل-: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٤].

قال[٥] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والوصفُ والعدلُ كَمِثْلِ أُخَرا وَمِثْلُ «مَثْنَى وَثُلاثَ» اشْتَهَرا

يمنع الاسم من الصرف؛ إما لعلة واحدة، وإما لعلتين؛ والعلة الواحدة شيئان؛ أحدهما: ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: ذِكرَى، ورَضْوَى، وصَحْراء،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٥.

(٢) مغني اللبيب؛ ص ٨٣٤.

(٣) النحو الوافي؛ للأستاذ/ عباس حسن ٤/ ٤٨٤.

(٤) سورة فاطر: من الآية ١، وتمامها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٥) الدرة الألفية؛ ص ١٣ (البيت ١٧١).

وزكرياء. والآخر: الجمع الموازن لـ (مَفاعِل) أو (مَفاعيل)؛ نحو: مساجد، ومصابيح. والعلتان إما العلمية مع علّة أخرى؛ نحو: فاطمة (العلمية مع التأنيث)- أو الوصفية مع علة أخرى (زيادة الألف والنون-وزن الفعل-العدل).

والشاهد الكريم الذي استشهد به ابن معطٍ في ألفيته هو من قبيل منع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل.

وقد جاءت فيه آيتان في الذكر الحكيم؛ إحداهما في سورة (النساء)(١)، والأخرى في سورة (فاطر). وقد رأيت أن مقصود ابن معطٍ الأول في البيت هو آية (فاطر)؛ لأن ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾ فيها جاءت صفة مجرورة لـ﴿أَجْنِحَةٍ﴾ وعلامة جرها الفتحة؛ فهنا اجتمع المنع من التنوين مع جعل الفتحة علامة للجر، وأما آية (النساء) فليس فيها إلا المنع من التنوين؛ فالكلمة حال منصوبة من (النساء).

وقد كان الشاهد منارةً للنحويين - قديما وحديثا - على تطبيق القاعدة المذكورة؛ وقد استشهد به شيخ النحويين سيبويه وشيخُه الخليل؛ فقال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسألته [أي: الخليل] عن أُحاد وثُناء ومَثنى وثُلاثَ ورُباع، فقال: هو بمنزلة (أُخر)، إنما حدُّه: واحداً واحداً، واثنين اثنين؛ فجاء محدوداً عن وجهه؛ فترك صرفه.

قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو(٢): ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(٣) صفةٌ، كأنك قلت: أولي أجنحةٍ اثنين

---

(١) الآية ٣؛ إذ يقول ربنا-عز وجل-: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾.

(٢) أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل في النحو، وقد توفي سنة ١٥٤ هـ؛ تنظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ١٣٤.

(٣) سورة فاطر: من الآية١.

اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ»[١].

فمن هذا النص لسيبويه يثبت ما ذكرته من أصالة الشاهد في قضية منع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل، بل إن (أُخَر) صارت المقياس الذي يقاس عليه في هذه القاعدة؛ وَلْيُلاحظْ قول الخليل: «هو بمنزلة (أُخَر)».

وقال ابن هشام: «ومثاله [أي: العدل] مَعَ الصّفة أُحاد ومَوْحَد وثُناء ومَثْنى وَثُلَاث ومَثْلَث وَرُبَاع ومَربع؛ فَإِنَّهَا معدولة عَن: وَاحِد وَاحِد، واثنين اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَة ثَلَاثَة، وَأَرْبَعَة أَرْبَعَة؛ قَالَ-تَعَالَى-: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فَهَذِهِ الْكَلِمَات الثَّلَاث مخفوضة؛ لِأَنَّهَا صفة لأجنحة، وَهِي مَمْنُوعَة الصّرْف لِأَنَّهَا معدولة عَمَّا ذكرنَا؛ فَلهَذَا كَانَ خفضها بالفتحة، وَلم يظْهر ذَلِك فِي (مثنى) لِأَنَّهُ مَقْصُور، وَظهر فِي (ثَلَاث وَربَاع) لِأَنَّهُمَا اسمان صَحِيحا الآخر»[٢].

❑ المسألة الثانية: منع أسماء السور من الصرف

قال-تعالى-: ﴿يٰسٓ﴾[٣].

قال[٤] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كذاكَ لا تُصْرَفُ أسماءُ السورْ ... كهودَ والتَّأنيثُ فيها يُعْتَبَر

ما لم تكنْ في نيَّةِ الإضافهْ ... إذ ذاك فاصرِفْ ما اقتضَى انصرافَهْ

ومِثْلُ حاميمَ وياسينَ بُنِيْ ... وقيلَ بلْ بتركِ صَرْفِها اعْتُنِيْ

في هذه المسألة ذكر ابن معطٍ قضية منع أسماء سور القرآن الكريم من

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٥.

(٢) شذور الذهب؛ ص٥٨٩.

(٣) سورة يس: الآية ١ .

(٤) الدرة الألفية؛ ص ١٤ (الأبيات ١٩٣-١٩٥).

الصرف، وإن اقتصر هنا على ذكر أسماء بعض السور.

وقد اعتنى النحويون بالحديث في هذه القضية قبل ابن معط وبعده؛ فقد سبق سيبويه[١] إليها.

وقد فصل[٢] السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قاله سيبويه في هذه المسألة تفصيلا جامعا، وقسمها إلى ستة أقسام؛ إذ قال: «أَسمَاء السُّور أَقسَام:

أَحدهَا: مَا فِيهِ ألف وَلَام؛ وَحكمه الصّرْف؛ كالأنفال والأنعام والأعراف.

الثَّانِي: العاري مِنْهَا، فَإِن لم يضف إِلَيْهِ سُورَة منع الصّرْف؛ نَحْو: هَذِه هودُ. وقرأت هودَ. وَإِن أضيف إِلَيْهِ سُورَة لفظا أَو تَقْديرا صرف؛ نَحْو: قَرَأت سُورَة هودٍ. مَا لم يكن فِيهِ مَانع فَيمْنَع؛ نَحْو: قَرَأت سُورَة يُونُسَ.

الثَّالِث: الْجُمْلَة؛ نَحْو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[٣] وَغَيرهَا و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٤] فتحكى. فَإِن كَانَ أَولهَا همز وصل قطع؛ لِأَن همز الْوَصْل لَا يكون فِي الْأَسْمَاء إِلَّا فِي أَلْفَاظ مَعْدُودَة تحفظ وَلَا يُقَاس عَلَيْهَا، أَو فِي آخرهَا تَاء تَأْنِيث قلبت هَاء فِي الْوَقْف؛ لِأَن ذَلِك شَأْن التَّاء الَّتِي فِي الْأَسْمَاء وتعرب لمصيرها أَسمَاءً وَلَا مُوجب للْبِنَاء، وَيمْنَع الصّرْف للعلمية والتأنيث؛ نَحْو: قَرَأتِ إِقْتَرَبت. وَفِي الْوَقْف: إقتربه.

الرَّابِع: حرف الهجاء كـ(صّ، نّ، قّ) فَتجوز فِيهِ الْحِكَايَة؛ لِأَنَّهَا حُرُوف فتحكى كَمَا هِيَ، وَالْإِعْرَاب لجعلها أَسمَاء لحروف الهجاء؛ وعَلى هَذَا يجوز فِيهَا الصّرْف وَعَدَمه بِنَاء على تذكير الْحَرْف وتأنيثه، وَسَوَاء فِي ذَلِك أضيف إِلَيْهِ سُورَة أم لَا؛ نَحْو: قَرَأت صَاد أَو سُورَة صَاد بِالسُّكُونِ وَالْفَتْح منونا وَغير منون.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-تح: عبد الحميد هنداوي-الناشر: المكتبة التوفيقية-مصر؛ ١/ ١٢٥، ١٢٦، ويراجع الكتاب ٣/ ٢٥٨.

(٣) سورة الجن: من الآية ١.

(٤) سورة النحل: من الآية ١.

الْخَامِس: مَا وازن الأعجمي كـ (حاميم، وطاسين، وَيَاسِين) فَأوجب ابْن عُصْفُور فِيهِ الْحِكَايَة؛ لِأَنَّهَا حُرُوف مقطعَة، وَجوز الشلوبين فِيهِ ذَلِك وَالْإِعْرَاب غير مَصْرُوف لموازنته (هابيل وقابيل) وَقد قرئَ (ياسين) بِنصب النُّون. وَسَوَاء فِي الْأَمريْنِ أضيف إِلَيْهِ سُورَة أم لَا.

السَّادِس: الْمركب؛ كـ (طاسين مِيم) فَإِن لم يضف إِلَيْهِ سُورَة فَفِيهِ رَأْي ابْن عُصْفُور والشلوبين فِيمَا قبله ورأي ثَالِث وَهُوَ الْبناء للجزأين على الْفَتْح كخمسة عشر، وَإِن أضيف إِلَيْهِ سُورَة لفظا أَو تَقْديرا فَفِيهِ الرأيان؛ يجوز على الْإِعْرَاب فتح النُّون وإجراء الْإِعْرَاب على الْمِيم كبعلبك وإجراؤه على النُّون مُضَافا لما بعده؛ وعَلى هَذَا فِي (مِيم) الصّرْف وَعَدَمه بِنَاء على تذكير الْحَرْف وتأنيثه. أما (كٓهيعٓصٓ) (حمٓ عٓسٓقٓ) فَلَا يجوز فيهمَا إِلَّا الْحِكَايَة سَوَاء أضيف إِلَيْهِمَا سُورَة أم لَا، وَلَا يجوز فيهمَا الْإِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهما فِي الْأَسْمَاء المعربة، وَلَا تركيب المزج؛ لِأَنَّهُ لَا يركبه أَسمَاء كَثِيرَة.

وَأَجَازَ يُونُس فِي (كٓهيعٓصٓ) أَن تكون كَلمه مَفْتُوحَة وَالصَّاد مَضْمُومَة؛ وَوَجهه أَنه جعله اسْما أعجميا وأعربه وَإِن لم يكن لَهُ نَظِير فِي الْأَسْمَاء المعربة».

المبحث الرابع

الشواهد القرآنية الواردة في باب الأفعال المتعدية

فيه ثلاث مسائل:

❑ المسألة الأولى: انتصاب المفعول بفعل مضمر

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[1].

---

(١) سورة الشمس: الآية ١٣.

قال[١] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وانتهِ خيرا ووراءَ أوْ سَعا و«ناقةَ اللهِ» وكلٌّ سُمِعا

المفعول به هو ما يقع عليه فعل الفاعل، وهو من المنصوبات، وناصبه الفعل، والفعل يذكر ويحذف، والحذف جائز وواجب[٢] والمسألة التي معنا من باب انتصاب المفعول به بفعل محذوف وجوبا، وتأتي عند النحويين في باب التحذير، وقد استشهد ابن معطٍ لذلك بشاهد قرآني كريم صدّرت به المسألة، وقد كان هذا الشاهد دليلا واضحا على هذه القضية لدى النحويين السابقين على ابن معط واللاحقين له؛ فقد جاء في كتاب الجمل[٣]: «وَالنّصب من التحذير... قَالَ الله- عز وَجل- ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾؛ وَمَعْنَاهُ: احْذَرُوا نَاقَة الله أَن تمسوها بِسوء».

وقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد يستغنى عن ذكر المُحذَّر بذكر المُحذَّر منه مكررا أو معطوفا علي... ومنه قوله-تعالى-: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾»[٤].

ولم يبعُد عما سبق الأشموني[٥]، والشيخ خالد[٦]، والسيوطي[٧]،

---

(١) الدرة الألفية؛ ص ١٦ (البيت رقم ٢١٦).

(٢) ينظر ذلك مفصلا في: شرح النيلي على ألفية ابن معطٍ؛ المؤلف: تقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع)-المحقق: د/ محسن بن سالم العميري- الناشر: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي ١٤١٩ هـ ١/ ٤٠٧ وما بعدها.

(٣) ص ٨٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩.

(٥) شرح الألفية ٣/ ٨٦، ٨٩.

(٦) التصريح ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٧) همع الهوامع ٢/ ٢٢.

والصبان[١]، وغيرهم من النحويين المتأخرين والمحدثين[٢].

❑ **المسألة الثانية: الفعل المتعدي إلى مفعولين أحدهما بحرف جر**

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾[٣].

قال[٤] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الرابعُ الذي لهُ مفعولُ ... ثمَّ لهُ لآخرٍ وصولُ

لكنْ بحرفِ الجرِّ نحوُ: اخترْتُ ... وقد أَمَرْتُ وقد استغفرتُ

يكونُ ساقطا ومُستبينا ... كـ«اختار موسى قومَهُ سبعينا»

الفعل إما لازم وإما متعدٍّ، واللازم هو كل ما لا يقتضي معناه تعديا إلى مفعول؛ مثل: اسودَّ، تدحرجَ، ظَرُفَ...

والمتعدي قسمان؛ قسم يتعدى بنفسه؛ وله أنواع[٥]. وقسم يتعدى بحرف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م؛ ٣/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)-الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت-الطبعة: الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م؛ ٣/ ١٦، والنحو الوافي ٤/ ١٣٤.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٥٥، وتمامها: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ﴾.

(٤) الدرة الألفية؛ ص ١٦ (الأبيات ٢٢٨-٢٣٠).

(٥) منه ما ينصب مفعولا واحدا؛ مثل: شربَ...، وما ينصب مفعولين يجوز ذكرهما معا أو الاقتصار على أحدهما؛ مثل: سقَى...، وما ينصب مفعولين لا يصح الاستغناء عن أحدهما؛ وهي أفعال القلوب (ظنّ وأخواتها)، وما ينصب ثلاثة مفاعيل؛ مثل: أعلَمَ، أخبَرَ.... ينظر =

الجر؛ وله نوعان؛ أحدهما: ما لا يجوز إسقاط حرف الجر منه إلا في الشعر؛ مثل: مررت بالدار. والآخر: المتكلم مخير في إثبات حرف الجر معه أو حذفه؛ مثل: شكرتُ، أمرتُ، اخترتُ... وهذا هو النوع الرابع عند ابن معطٍ في ألفيته؛ لذا قال: «والرابع...».

والشاهد الكريم الذي ندرسه في هذه المسألة من هذا القبيل.

وقد استشهد ابن معطٍ في ألفيته بآية كريمة -محل الدراسة- على هذا النوع من الأفعال المتعدية. وهو شاهد معروف في كتب النحو قبله وبعده.

جاء في كتاب الجمل[١]: «وَقَالَ الله-جلّ وَعز-فِي الْأَعْرَاف: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ أَي: اخْتَار مُوسَى من قومه، وَنصب (سَبْعِينَ) بإيقاع الْفِعْل عَلَيْهِ، وَنصب (رَجُلًا) على التَّفْسِير».

ويفهم من هذا أن الخليل جعل المفعول الثاني (قومه) منصوبا على نزع الخافض.

وذكر سيبويه الشاهد قائلا: «هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين:

فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول؛ وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهمـاً،... ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله-تعالى-: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾»[٢].

وقد نبه ابن السراج إلى أن الفعل في هذه الحالة يتعدى إلى المفعول الثاني في

=

الحديث مفصلا عن أقسام الفعل من حيث التعدي واللزومُ في: اللمحة في شرح الملحة؛ لابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ١/ ٣٢٧-٣٣٠.

(١) ص ١٢٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧.

اللفظ لا في المعنى؛ فقال: «واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه؛ فيجوز فيه الوجهان في الكلام؛ فمن ذلك قوله-تعالى-: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ وسميته زيدًا، وكنيت زيدًا أبا عبد الله. ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال، وسميته بزيد، وكنيته بأبي عبد الله»(١).

وممن ذكروا الشاهد بعد ابن معطٍ؛ ابن هشام(٢)، والصبان(٣)، والغلاييني(٤)، وغيرهم.

❑ المسألة الثالثة: المصدر المنصوب بفعل مضمر وجوبا

الشاهد قوله-سبحانه-: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾(٥).

قال(٦) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والفعلُ تارةً يكون مضمرا	وينصِب الذي يكون مصدرا
تقول خيرَ مقدِمٍ وسَقْيا	ونُعْمةً ومرحبا ورَعْيا
ومنه لبيكَ وويْلا كيْلا	ومنه سبحانَ وويْلا عَوْلا
وخيبةً وجَنْدَلا وبَهْرا	و«صبغةَ اللهِ» وجَدْعا عَقْرا

---

(١) الأصول ١/ ١٧٨.

(٢) مغني اللبيب؛ ص ٣٨٢.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ١٣٢.

(٤) جامع الدروس العربية؛ ص ٤٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٨.

(٦) الدرة الألفية؛ ص ١٧، ١٨ (الأبيات ٢٤١-٢٤٤).

المصدر قد ينتصب بفعل مضمر كالمفعول، وهذا الفعل تارة يجب إضماره، وأخرى يجوز، وما يجب إضمارُ فعلِه منه ما يكون له فعلٌ مأخوذ من لفظه، ومنه ما ليس له فعل.

والمسألة التي استشهد عليها ابن معطٍ بالآية من قبيل المصادر التي لها فعل من لفظها.

وهناك من أهل العلم قبل ابن معطٍ وبعده من ذهبوا مذهبه في إعراب (صبغة)؛ وفي مقدمتهم شيخ النحاة سيبويه؛ فقد قال عنه أبو حيان: «وَانْتِصَابُهَا يَعْنِي: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامِ. انْتَهَى»(١).

وبالرجوع إلى الكتاب(٢) وجدت ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وقد سار فريق من المعربين(٣) -ومنهم ابن معط- على درب سيبويه في اختيار إعراب (صبغة) مفعولا مطلقا لفعل محذوف؛ أي: صبَغنا الله صِبغَةً. والصبغةُ الدين(٤).

ومما يجدر ذكره هنا أن هناك من لم يسِر على هذا الدرب؛ فأعرب (صبغة)

---

(١) البحر المحيط: لأبي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)-المحقق: صدقي محمد جميل-الناشر: دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ ه؛ ١/ ٦٥٧.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٠-٣٨٢ بتصرف.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٥٦، وإعراب القرآن وبيانه ١/ ١٩٧، الجدول في إعراب القرآن الكريم: المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)-الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت-ط: الرابعة، ١٤١٨ه؛ ١/ ٢٨٠، إعراب القرآن الكريم: للدعاس-دار المنير ودار الفارابي-دمشق-ط: الأولى ١٤٢٥هـ؛ ١/ ٥٨.

(٤) يراجع: جامع البيان ١/ ١١٨، التبيان في إعراب القرآن-لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)-المحقق: علي محمد البجاوي-الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه؛ ١/ ١٢٢.

أعاريب أخرى ذكرها أبو حيان في البحر المحيط[١]، وفنّدها مختارا مذهب سيبويه؛ إذ قال: «وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ بِالنَّصْبِ، وَمَنْ قَرَأَ بِرَفْعِ ﴿ مِلَّة ﴾ قَرَأَ بِرَفْعِ ﴿ صِبْغَة ﴾ قَالَهُ الطَّبَرِيُّ[٢]. وَقَدْ تَقَدَّمَ[٣] أَنَّ تِلْكَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ وَابْنِ أَبِي عَبْلَةَ. فَأَمَّا النَّصْبُ، فَوُجِّهَ عَلَى أَوْجُهٍ؛ أَظْهَرُهَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[٤]. وَقِيلَ: عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٥]. وَقِيلَ: عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾[٦]. وَقِيلَ[٧]: هُوَ نَصْبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ أَيِ: الْزَمُوا صِبْغَةَ اللهِ. وَقِيلَ[٨]: بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٩]. أَمَّا الْإِغْرَاءُ فَيُنَافِرُهُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ» إِلَّا إِنْ قُدِّرَ هُنَاكَ قَوْلٌ، وَهُوَ إِضْمَارٌ لَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَا دَلِيلَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْبَدَلُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ طَالَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ بِجُمَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ عَنْ قَوْلِهِ: «قُولُوا آمَنَّا» فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ كَانَ الْمَعْنَى: صَبَغَنَا اللهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً، وَلَمْ يَصْبُغْ صِبْغَتَكُمْ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَالْمَعْنَى: صَبَغَنَا اللهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً لَا

---

(١) ١/ ٦٥٦.

(٢) ينظر: جامع البيان ١/ ١١٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ٦٤٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٣٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٣٧.

(٧) رأي الخليل في: الجمل؛ ص ٩٧.

(٨) رأي الفراء في: معاني القرآن: للفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)-تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي-دار: المصرية للتأليف والترجمة – مصر-ط: الأولى ١/ ٨٣.

(٩) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

مِثْلَ صِبْغَتِنَا، وَطَهَّرَنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا».

وهناك وجه آخر للنصب لم يذكره أبو حيان في النص المذكور؛ وهو النصب على أن ﴿ صِبْغَةَ ﴾ مفعول به لفعل محذوف؛ أي: اتبعوا صبغة الله(١).

المبحث الخامس

الشواهد القرآنية الواردة في باب الحال

فيه مسألة:

❑ الحال المؤكِّدة:

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾(٢).

قال(٣) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والحالُ قد تكونُ تأكيدا كما ... قال: «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا»

من أنواع الحال الحال المؤكدة؛ ومن صورها الحال المؤكدة لمضمون جملة.

وقد ذكر ابن معط في ألفيته شاهدا قرآنيا على الحال المؤكدة لمضمون

---

(١) قال العكبري: «الصِّبْغَةُ هُنَا: الدِّينُ، وَانْتِصَابُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيِ: اتَّبِعُوا دِينَ اللهِ. وَقِيلَ هُوَ إِغْرَاءٌ؛ أَيْ: عَلَيْكُمْ دِينَ اللهِ. وَقِيلَ هُوَ بَدَلٌ مِنْ «مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ». ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٩١، وتمامها: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

(٣) الدرة الألفية؛ ص ١٩ (البيت رقم ٢٦٧).

الجملة-كما سبق.

والشاهد ثابت لدى النحويين قبل ابن معطٍ وبعده مع اختلاف اختيار الآية التي ورد فيها؛ يقول الزمخشريُّ[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «الحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه؛ ... وفي التنزيل: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾»[٢].

وقال ابن مالك[٣]: «يجاء بالحال لقصد التوكيد؛ وهي فيه على ضربين:

أحدهما: أن يؤكد بها عاملها؛ كقوله-تعالى-: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٤] و[قوله]: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[٥].

والثاني: أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية؛ فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها؛ كقوله-تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾.

ومما يجدر ذكره أن إعراب (مصدقا) حالا مؤكِّدةً من (الحق) ليس محل اتفاق بين

النحويين؛ فقد اعترض السهيلي على هذا الإعراب قائلا[٦]: «وأما قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فقد حكوا أنها حال مؤكدة.

ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد

---

(١) المفصل؛ ص ٩٢.

(٢) سورة فاطر: من الآية ٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٦.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٦٠.

(٥) سورة التوبة: من الآية ٢٥.

(٦) ينظر: نتائج الفكر: المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م؛ ص ٣٠٥، ٣٠٦.

في المعنى، وذلك نحو: «قم قائماً» و«مشيت ماشياً»...

وأما ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فليست بحال مؤكدة؛ لأنه قال: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾.

وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له، بل الحق في نفسه (حق) وإن لم يكن مصدقاً لغيره. ولكن ﴿مُصَدِّقًا﴾ ههنا حال من الاسم المجرور من قوله-تعالى-: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ جملة في معنى الحال أيضاً، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذا الحال؟ أعني مصدقاً لما معهم؛ كما تقول: لا تشتم زيداً وهو أمير محسناً إليك. فالجملة حال، و«محسناً» حال بعدها، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك «محسناً» و﴿مُصَدِّقًا﴾ - أنك لو أخرتها لتوهم أنها في موضع الحال من الضمير الذي في «محسن»، و«مصدق»... فلما قدمتها اتضح المراد وارتفع اللبس».

وقد ردّ العكبري ذلك بقوله[1]: «الحالُ الْمُؤَكّدَة؛ كَقَوْلِه-تَعَالَى-: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾... وإنَّما كَانَت هَذِه الْحَال مؤكّدة؛ لِأَن الْحق لَا يكون إلاَّ مصدِّقاً للحق، وإنَّما جِيءَ بهَا لشدة توكيد الحقّ بالتصريح الْمُغنِي عَن الاستنباط».

وقد مال ابن هشام إلى مذهب السهيلي؛ إذ يقول[2]: «الْمُؤَكّدَة نَحْو؛ ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[3]. قَالُوا: وَمِنْه ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ لِأَن الْحق لَا يكون إِلَّا مُصدقا وَالصَّوَاب أَنه يكون مُصدقا ومكذبا وَغَيرهمَا. نعم إِذا قيل: هُوَ الْحق صَادِقا. فَهِيَ مُؤَكدَة».

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب؛ ص ٦٠٥.

(٣) سورة النمل، من الآية: ١٠.

المبحث السادس

الشواهد القرآنية الواردة في باب النائب عن الفاعل

فيه مسألة:

❑ ما ينوب عن الفاعل

الشاهد قوله-جلَّ وعلا-: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾(١).

قال(٢) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يكونُ مفعولا كـ «غِيْضَ الماءُ وقُضِيَ الأمرُ» ويُشْفَى الداءُ

قد يُحذف الفاعل من الجملة لغرض لفظي أو معنوي(٣)، وحينئذ لابد من نائب عنه، والأصل في النائب المفعول به-كما استشهد ابن معطٍ-وقد وقع خلاف(٤) بين النحويين فيما ينوب إذا وُجِدَ بعد حذف الفاعل المفعولُ وغيرُه؛ فالبصريون إلا الأخفش لا يجيزون إنابة غير المفعول مع وجوده، والأخفش والكوفيون يجيزونه.

وابن معط مع الفريق الأول؛ إذ يقول في الألفية:

لِفَقْدِ مفعولٍ بِهِ صريحِ تقام هذه مع الترجيحِ

فالأسبقُ المجرورُ والمصادرُ ثم الزمانُ والمكانُ آخر

---

(١) سورة هود: من الآية ٤٤، وتمامها: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٢) الدرة الألفية؛ ص ٢٢ (البيت رقم ٣٠٧).

(٣) ينظر ذلك مفصلا في: شرح الجمل ١/ ٥٤٥، ٥٤٦.

(٤) يراجع: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: المؤلف: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)- المحقق: عبد الغني الدقر-الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا؛ ص ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢٣، وشرح الأشموني على الألفية ١/ ٤٢١.

وقال في الفصول: «والاسم الذي يُقام مقام الفاعل إما أن يكون مفعولا به وهو الأصل، ومع وجوده لا يُقام غيره مقامه...»[١].

والشاهد القرآني الذي استشهد به يؤصل هذا المذهب عنده؛ إذ وقع المفعول به نائبا عن الفاعل -وإن لم يكن معه غيره- إلا أنه صرح بمذهبه في البيتين اللذين ذكرتهما من درته، وكذلك في فصوله الخمسين.

وقد وجدت الاستشهاد بهذا الشاهد قليلا في كتب النحو التي بين يدي؛ فلم أجده إلا عند ابن هشام من القدماء؛ إذ يقول: «فينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاق للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه-واحد من أربعة[٢]؛ الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾... ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقا؛ لِقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٣]، والأخفش بشرط تقدم النائب؛ كقوله[٤]:

..... ما دام معنيا بذكرٍ قلبَهُ

وقوله:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا[٥] .....»[٦].

---

(١) الفصول الخمسون؛ ص١٧٧.

(٢) هي: المفعول به، والجار والمجرور، والظرف المتصرف المختص، والمصدر المختص؛ ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢١-١٢٧.

(٣) سورة الجاثية: من الآية ١٤، وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

(٤) هذا عجز بيت من الرجز، وصدره: وإنما يُرضي المُنيبُ ربَّه...؛ وقائله غير معروف؛ ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد؛ لابن هشام؛ ص ٤٩٧.

(٥) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه: ولا شفَى ذا الغيّ إلا ذو الهدى...؛ وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه؛ ص ١٧٣.

(٦) يراجع: أوضح المسالك ٢/ ١٢١-١٢٨ .

وقد ذكر النحاة الشاهد كثيرا في قضية الإشمام عند بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، وهي قضية لغوية صرفية لا تناسب بحثنا الذي ندرسه.

وامتدادا للسير مع ابن معطٍ في أبياته يجدر بنا في هذه المسألة دراسة: هل يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده؟

قدَّمتُ أن البصريين يمنعون ذلك، ويجيزه الكوفيون والأخفش. والمُراجع لكتب النحو يجد اجتهادا متكلَّفا لدى البصريين ومن تبعهم لإثبات مذهبهم؛ بدءًا من سيبويه(١)، ومرورا بالمبرد(٢)، وابن السراج(٣)، والوراق(٤)، وابن جني(٥)، والمجاشعي(٦)، والأنباري(٧)، وابن يعيش(٨)، والرضي(٩)، وغيرهم.

بل أحيانا نجد لهجة شديدة في إنكار الأمر؛ ويكفي هنا أن نذكر كلام ابن جني في إنابة غير المفعول مع وجوده؛ إذ يقول: «هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به، بل لا يثبت إلا محتقَرا شاذا»(١٠).

ويعلل العكبري لذلك قائلا: «وَإِذا كَانَ فِي الْكَلَام مفعول بِهِ صَحِيح جُعل القائَم مَقامَ الْفَاعِل دون الظّرْف وحرف الجرّ؛ لأربعة أوجه:

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢.

(٢) المقتضب ٤/ ٥١، ٥٢.

(٣) الأصول ١/ ٧٩.

(٤) علل النحو؛ ص ٢٨٠.

(٥) الخصائص ١/ ٣٩٨.

(٦) شرح عيون الإعراب؛ ص ٧٨.

(٧) أسرار العربية؛ ص ٩٥.

(٨) شرح المفصل ٧/ ٧٥، ٧٦.

(٩) شرح الكافية ١/ ١٩٣- ١٩٥.

(١٠) الخصائص ١/ ٣٩٨.

أحدُها: أنَّ الْفِعْل يصل إِلَيْهِ بِنَفسِهِ كَمَا يصل إِلَى الْفَاعِل بِخِلَاف الظّرْف.

وَالثَّانِي: أنَّ الْمَفْعُول بِهِ شريك الْفَاعِل؛ لأنَّ الْفَاعِل يوجِد الْفِعْل وَالْمَفْعُول بِهِ يحفظه من حيث كان محلا له.

وَالثَّالِث: أنَّ الْمَفْعُول فِي الْمَعْنى قد جعل فَاعِلا فِي اللَّفْظ؛ كَقَوْلِك مَاتَ زيد. وطلعت الشَّمْس. وهما فِي الْمَعْنى مفعول بهما بِخِلَاف الظّرْف.

وَالرَّابِع: أنَّ من الْأَفْعَال مَا لم يُسمَّ فَاعله بِحَال؛ نَحْو عُنيت بحاجتك. وبابه، وَلم يسند إلاَّ إِلَى مفعول بِهِ صَحِيح؛ فدلَّ على أنّه أشبه بالفاعل.

وَقَالَ الكوفيُّون: يجوز إِقَامَة الظّرْف مقَام الْفَاعِل وَإِن كَانَ مَعَه مفعول صَحِيح؛ لِأَنَّهُ يصير مَفْعُولا بِهِ على السعَة وَهَذَا ضَعِيف لما ذكرنَا»[(١)].

والحق أن علل العكبري كانت مقنعة للغاية لولا كثرة السماع الوارد في المسألة معزِّزًا رأي الكوفيين والأخفش، وقد ذكرت سابقا قراءة أبي جعفر وبيتين من الشعر، وفي كتب النحو أبيات أخرى[(٢)]، ولكني أريد هنا ألّا أنسى حديثي عن الشاهد القرآني؛ لذلك أذكر قراءتين أخريين فيه:

الأولى: قوله-تعالى-: ﴿ويُخْرَجُ له يومَ القيامةِ كتابًا يلقاه منشورا﴾[(٣)].

الثانية: ﴿لولا نُزِّلَ عليه القرآنَ﴾[(٤)] بنصب (القرآن).

ومن المعلوم أن القراءة مقدمة على قواعد النحو، وخلاف ذلك وهْم وقع

---

(١) ينظر: التبيين؛ ص٢٦٨، واللباب ١/ ١٩٥.

(٢) يراجع: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥ وما بعدهما، وغيرهما من كتب النحو.

(٣) سورة الإسراء: من الآية ١٣، والقراء ة عشرية لأبي جعفر؛ ينظر: النشر ٢/ ٣٠٦.

(٤) سورة الفرقان: من الآية ٣٢، والقراءة شاذة ذكرها الرضي في: شرح الكافية ١/ ١٩٤. وقد بحثت عنها في كتب القراءات والتفسير المطبوعة؛ فلم أعثر عليها.

فيه كثير من الناس؛ إذ «يظن بعضهم أن القراءة يجب أن تكون موافقة لقواعد النحو، فإذا لم تكن كذلك وجب ردها أو وصفها بالضعف. وقد وقع في هذا الوهم كثير من النحويين الكبار؛ أمثال: الزجاج، وأبي علي الفارسي، والزمخشري... والصحيح أن القراءة مقدّمة على النحو وسابقةٌ له، ويجب أن تكون قواعد النحو خادمةً للقراءة وعلى وفقها، وليس العكس»(١).

وهذا الذي جعل علَما نحويًّا كابن مالك يختار خلاف ما ذهب إليه البصريون في المسألة؛ إذ يقول: «وأجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك، مع أنه واردعن العرب...»(٢).

المبحث السابع

الشواهد القرآنية الواردة في باب الضمير

فيه خمس مسائل:

❑ المسألة الأولى: ضمير الشأن

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٣).

قال(٤) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومنه ما تفسيرُه بجملهْ ... وهو ضميرُ الشأنِ حلَّ قبلهْ

موقعُهُ في الابتدا وإنَّا ... وبابِ كانَ مع بابِ ظنَّا

---

(١) ينظر: التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة؛ د/ علي فاخر ١/ ٢٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

(٣) سورة الإخلاص: من الآية ١.

(٤) الدرة الألفية؛ ص ٢٤ (الأبيات ٣٣٨-٣٤٠).

كقوله-جلَّ-: «هو اللهُ أحد» .....

تعددت أنواع الضمائر ومعانيها في لغتنا العربية، والضمير لابد له من مرجع يفسره؛ ومن هذه الضمائر ما يسميه البصريون ضمير الشأن أو الحديث أو القصة، ويسميه الكوفيون المجهول، وهذا الضمير يحتاج إلى جملة بعده تفسره اسمية كانت أو فعلية.

وقد استشهد ابن معطٍ على تفسيره بجملة اسمية بالشاهد القرآني الكريم الذي صدرت به المسألة؛ إذ إن ضمير الشأن هنا هو ﴿هُوَ﴾ والجملة الاسمية المفسرة ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

والشاهد مذكور لدى النحويين قبل ابن معطٍ وبعده؛ يقول الزمخشري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين؛ وذلك نحو قولك: هو زيد منطلق؛ أي: الشأن والحديث زيد منطلق، ومنه قوله-عز وجل-: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ويتصل بارزاً في قولك: ظننته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قام أخوك، وأنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ، وأنه يأتنا نأته، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[1]، ومستكنًّا في قولهم: ليس خلقَ اللهُ مثلَه. وكان زيدٌ ذاهبٌ. وكان أنت خيرٌ منه. و﴿كاد تزيغُ قلوبُ فريقٍ مِنهُم﴾[2]. ويجيء مؤنثًا إذا كان في الكلام مؤنث؛ نحو قوله-تعالى-: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾. وقوله-تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[3]»[1].

---

(١) سورة الجن: من الآية ١٩.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١١٧؛ قال ابن مجاهد: «قَرَأَ حَمْزَة وَحَفْص عَن عَاصِم: (كَاد يزِيغ) بِالْيَاءِ. وَقَرَأَ أَبُوبكر فى رِوَايَته عَن عَاصِم وَالْبَاقُونَ: (تزِيغ) بِالتَّاءِ». السبعة في القراءات؛ ص ٣١٩.

(٣) سورة الشعراء: من الآية ١٩٧، قال ابن مجاهد: «كلهم قَرَأَ: (أَو لم يكن لَهُم) =

وهذا النص من الزمخشري حصر ضمير الشأن في جميع أشكاله وألوانه؛ فهو يأتي بارزا منفصلا ومتصلا، ويأتي مستترا، وفي كل ذلك يأتي مذكرا ومؤنثا.

وذكر ابن هشام(٢) الشاهد في المواضع التي يجوز أن يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ يقول: «الْمَوَاضِع الَّتِي يعود الضَّمِير فِيهَا على مَا تَأَخّر لفظا ورتبة؛ وَهِي سَبْعَة(٣):... الرَّابِع: ضمير الشَّأْن والقصة؛ نَحْو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَنَحْو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. والكوفي يُسَمِّيه ضمير الْمَجْهُول».

ومما يجدر ذكره هنا أن لضمير الشأن أحكاما يخالف بها القياس، وتميزه من غيره من الضمائر؛ وهذه الأحكام خمسة:

«**أَحدهَا**: عوده على مَا بعده لُزُوما؛ إِذْ لَا يجوز للجملة المفسرة لَهُ أَن تتقدم هِيَ وَلَا شَيْء مِنْهَا عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَن مفسّره لَا يكون إِلَّا جملَة وَلَا يُشَارِكهُ فِي هَذَا ضمير. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ والأخفش تَفْسِيره بمفرد لَهُ مَرْفُوع؛ نَحْو: كَانَ قَائِما زيد. وظننته قَائِما عَمْرو. وهذا إِن سمع خرج على أَن الْمَرْفُوع مُبْتَدأ وَاسم (كَانَ) وَضمير (ظننته) راجعان إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي نِيَّة التَّقْدِيم، وَيجوز كَون الْمَرْفُوع بعد (كَانَ) اسْما لَهَا. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّه قَامَ. وَإِنَّهُ ضرب. على حذف الْمَرْفُوع وَالتَّفْسِير بِالْفِعْلِ مَبْنِيا للْفَاعِل أَو للْمَفْعُول؛ وَفِيه فسادان: التَّفْسِير بالمفرد، وَحذف مَرْفُوع الْفِعْل.

وَالثَّالِث: أَنه لَا يتبع بتابع فَلَا يُؤَكد وَلَا يعْطف عَلَيْهِ وَلَا يُبدل مِنْهُ.

وَالرَّابِع: أَنه لَا يعْمل فِيهِ إِلَّا الِابْتِدَاء أَو أحد نواسخه.

=

بِالْيَاءِ/ آية/ نصبا غير ابْن عَامر فَإِنَّهُ قَرَأَ: (أَو لم تكن لَهُم) بِالتَّاءِ/ آية/ رفعا». السبعة؛ص ٤٧٣

(١) ينظر: المفصل؛ ص ١٧٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب؛ ص ٦٣٦.

(٣) تنظر بقية المواضع مفصلة في: المرجع السابق نفسه.

وَالْخَامِس: أَنه ملازم للإفراد؛ فَلَا يثنى وَلَا يجمع وَإِن فسر بحديثين أَو أَحَادِيث؛ وَإِذا تقرر هَذَا علم أَنه لَا يَنْبَغِي الْحمل عَلَيْهِ إِذا أمكن غَيره»[(١)].

هذا، وفي الشاهد وجهة إعرابية أخرى[(٢)]؛ هي ألّا يكون الضميرُ ضميرَ شأن، ولكنه ضمير المسؤول عنه؛ أي: كأنّ سائلا سأل: من هو الله؟ فكانت الإجابة: هو الله أحد.

وعلى ذلك يكون (هو) مبتدأ، و(الله) خبره، و(أحد) خبرا ثانيا أو بدلا؛ فالخبر هنا مفرد وليس جملة كما هو الحال مع ضمير الشأن.

❑ المسألة الثانية: العامل في ضميرِ المعمول المُتنازَع فيه

الشاهد قوله -تعالى-: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[(٣)]. وقوله -سبحانه-﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[(٤)].

قال[(٥)] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.....	ومنه ما فُسِّرَ باسمٍ انفردْ
وذاك في عطفِ عواملٍ على	عواملٍ تَنازَعُ اسمًا انجلَى
كمِثْلِ زارني وزرتُ عمرا	ومنه: «آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرا»
فسيبويهِ يُعمِلُ الأخيرا	في ظاهرٍ ويجعلُ الضميرا
في أسبقِ الفعلينِ وهْو أولى	وعَكَسَ الكوفيُّ هذا القولا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب؛ ص ٦٣٥، وما بعدها.

(٢) تراجع: حاشية (٢) أوضح المسالك ١/ ١٩٨ بتحقيق/ يوسف البقاعي.

(٣) سورة الكهف: من الآية ٩٦.

(٤) سورة الحاقة: من الآية ١٩، وتمامها: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾.

(٥) الدرة الألفية؛ ص ٢٤ (الأبيات ٣٣٨-٣٤٠).

يشهدُ «هاؤُمُ اقرءُوا كتابيهْ» لسيبويهِ واللغاتُ العاليهْ

من الضمائر التي تُفَسَّر باسم بعدها ضمير المعمول المتنازَع فيه؛ وضابط التنازع: أَن يتَقَدَّم عاملان أَو أَكثر ويتأخر مَعْمُولٌ أَو أَكثر، وَيكون كلٌّ من الْمُتَقَدّمِ طَالبا لذلك الْمُتَأَخِّر(١).

وقد «اتفق النحويون على أن العاملينِ أو العوامل إذا توجَّهت إلى اسم واحد؛ فالعوامل أو العاملان لا يعملان معا في ذلك، بل يعمل أحدهما في مضمره والآخر في ظاهره -ما خلا الفراء؛ فإنه تارة يُجيز أن يتوجه العاملان إلى الظاهر الواحد إذا اتفقا في العمل؛ نحو: قام وقعد زيدٌ. فيَرْفَعُ (زيد) بهما، وتارة يبرز الضمير بعد المظهر؛ فيقول: قام وقعد زيدٌ هو. فـ(هو) فاعل الفعلِ الأول، وذكر بعد (زيد) لا قبله؛ لتقدم ما يعود إليه لفظا»(٢). وهذا التوجه من العاملينِ أو العوامل إلى الاسم يكون: إما في جهة الفاعلية؛ نحو: قام وقعد زيدٌ. أو المفعولية؛ نحو: ضربتُ وأهنتُ زيدا. أو الأول منهما بجهة الفاعلية والثاني بجهة المفعولية؛ نحو: زارني وزرتُ عمرا.

أو الأول بجهة المفعولية والثاني بجهة الفاعلية؛ نحو: ضربتُ وقام زيد.

وهناك خلاف(٣) بين البصريين والكوفيين في العامل: هل هو الأول أو الثاني؟ اختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخير لقربه(٤).

---

(١) ينظر: قطر الندى؛ ص ١٩٨.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١/ ٦٠١ بتصرف.

(٣) فصّل الأنباريُّ القول في هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركت الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)-الناشر: المكتبة العصرية-الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م؛ المسألة (١٣) ١/ ٧٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٧٤.

وقد ذكر ابن معط شاهدين قرآنيَّينِ جليلين في هذه المسألة؛ لتأييد رأي البصريين؛ أما الأول فهو قوله-عز وجل-: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

فـ﴿ءَاتُونِيٓ﴾ فعل وفاعل ومفعول يحْتَاج إِلَى مفعول ثَان، و﴿أُفۡرِغۡ﴾ فعل وفاعل يحْتَاج إِلَى مفعول، وَتَأَخر عَنْهُمَا ﴿قِطۡرٗا﴾ وكل مِنْهُمَا طَالب لَهُ.

وأما الشاهد الثاني فقوله -تعالى-: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ ففي الآية الكريمة اسم الفعل «هاؤم: خذوا» والفعل «اقرؤوا» يطلبان «كتابِيَه» مفعولا به.

فالعمل في الشاهدينِ الكريمين للثاني، ولو كان العمل للأول لأضمر في الثاني وقال: «أفْرِغْه». وقال: «اقرؤوه».

والشاهدان مذكوران في كتب النحو قبل ابن معطٍ وبعده[1].

❑ المسألة الثالثة: عَوْدُ الضميرِ على مصدرٍ محذوف

الشاهد قوله-سبحانه-: ﴿بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡ﴾[2].

قال[3] ابنُ معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أمّا سياقُ القولِ فهْو مثلُ «بَلْ هُوَ شَرّ» والمرادُ البخلُ

في لغة القرآن الشريفة يجوز أن يعود ضميرٌ على مصدرٍ ليس مذكورا في

---

(١) ينظر: المُفَصَّل للزمخشري ص ٣٩، اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)-المحقق: د. عبد الإله النبهان-الناشر: دار الفكر – دمشق-الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ١/ ١٥٤، أوضح المسالك ٢/ ١٧٤، شرح الأشموني للألفية ١/ ٤٥٢، النحو المُصَفَّى ص ٧٠١، الرابط وأثره في التراكيب في العربية ص ١٦٨ وما بعدها.

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٨٠، وتمامها: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾.

(٣) الدرة الألفية؛ ص ٢٤ (البيت ٣٤٦).

الكلام، وإنما يفهم من السياق بدلالة فعله عليه، وقد استشهد ابنُ معطٍ في ألفيته على ذلك بشاهد قرآني كريم هو قوله-عز وجل-: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾.

فـ﴿ هُوَ ﴾ مبتدأٌ، و﴿ شَرٌّ ﴾ خبره، وهذا المبتدأ ﴿ هُوَ ﴾ يعود على ما دلّ عليه ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ وهو المصدر غير المصرَّح به: «البُخْل»(١).

وإذا كان ابن معطٍ قد استشهد بهذا الجزء من الآية الكريمة فإن من يطالع كتب النحويين قبله يجدهم يستشهدون بالجزء الأول منها؛ وهو ﴿ هُوَ خَيْرًا ﴾ إذ إن الضمير يعود على (البخل) الذي دلّ عليه ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾؛ يقول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله-عز وجل-: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾؛ كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البُخلَ هو خيرا لهم. ولم يذكر البخل؛ اجتزاءً بعلم المخاطَب بأنه البخل، لذكره ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾»(٢).

وقد كان استشهاد ابن معطٍ بقوله-سبحانه-: ﴿ بَلْ هُوَ شَرٌّ ﴾ موفَّقًا؛ لأنه لا خلاف بين أهل العلم من المعربين والمفسرين على أن ﴿ هُوَ ﴾ مبتدأ، و﴿ شَرٌّ ﴾ خبره؛ فالضمير هنا عمدة في الجملة، ولا بُدَّ له من مرجع، وأما ﴿ هُوَ ﴾ الأولى فالمعربون على أنه فصلٌ، وضمير الفصل يكون زائدا في الإعراب ولا يُعوَّل عليه في المرجع؛ قال النحاس: فأمّا ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ على قراءة نافع فـ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في موضع رفع والمفعول الأول محذوف. قال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء: والمعنى: البخلَ هو خيرًا لهم، و﴿ هُوَ ﴾ زائدة، عماد عند الكوفيين وفاصلة عند

---

(١) الصفوة الصفية ١/ ٦٠٦ بتصرف.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩١، وينظر: المقتضب: لأبي العباس المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)-تح: محمد عبد الخالق عضيمة-الناشر: عالم الكتب. – بيروت ٢/ ١٣٦، والأصول ١/ ٧٩-٢/ ١٧٦، والإنصاف ١/ ١١٣، .

البصريين... ويجوز في العربية:هو خير لهم؛ ابتداء وخبر. ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ ابتداء وخبر»(١).

❑ المسألة الرابعة: الضميرُ المفَسَّرُ في النَّفْس

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾(٢).

قال(٣) ابنُ معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أمّا الذي تفسيره في النَّفْسِ «حتّى توارتْ» فيه ذِكْرُ الشَّمسِ

هذه صورة أخرى من صور عَوْدِ الضمير في لغة القرآن؛ ألا وهي عوده على شيء مقدَّرٍ في النفس، وقد استشهد ابن معطٍ في ألفيته على ذلك بالآية الكريمة المذكورة؛ ففي الفعل ﴿تَوَارَتْ﴾ ضمير يعود على اسم مقدر في النفس وهو (الشمس)؛ ومما يدل على ذلك التقدير ذكرُ «العَشيّ» في الآية السابقة ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾(٤).

وقد كان الشاهد الكريم دليلا على هذه المسألة للنحويين قبل ابن معطٍ وبعده؛ يقول الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه؛ كما قال-تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ يعني: الشمس وإن لم يجرِ لها ذكر، وكما قال-تعالى-: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٥)، يعني الأرض»(٦).

---

(١) إعراب القرآن؛ للنحاس ص ١٩١.

(٢) سورة ص: الآية ٣٢ .

(٣) الدرة الألفية؛ ص ٢٤ (البيت ٣٤٨).

(٤) سورة ص: الآية ٣١، ويراجع التحليل المذكور في: الصفوة الصفية ١/ ٦١٠ بتصرف .

(٥) سورة الرحمن: الآية ٢٦.

(٦) الإنصاف ١/ ٨٠.

وقال السيوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ أَي: الشَّمْس أغنى عَن ذكرهَا ذكر الْعشي»(١).

❑ المسألة الخامسة: ضمير الفصل

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ﴾(٢).

قال(٣) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والفَصْلُ بينَ المبتدا والخبرِ ... إنْ عُرِّفا اخْتُصَّ بهذا المُضمر

يجيءُ في «كانَ» وبابِ «إنّا» ... وبابِ «ما» أيضًا وبابِ «ظنّا»

كَمِثْلِ «إِنَّهُ هُوَ الغفورُ» ... فـ«هُوَ» فَصْلٌ زائدٌ ضمير

يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه؛ كـ: أفعل من كذا-ضمير رفعٍ منفصل يفصل بين الوصفية والخبرية؛ ويسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادًا؛ مثل: عليٌّ الناجحُ، وعليٌّ هو الناجحُ. فكلمة (الناجح) في المثال الأول تحتمل الوصفية والخبرية، ولكنها في الجملة الثانية لا تحتمل إلا الخبرية لوجود ضمير الفصل (هو).

وقد استشهد ابن معطٍ في ألفيته على وقوع هذا الضمير بين اسم (إنّ) وخبرها بشاهد قرآنيٍّ؛ هو قوله-تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ﴾، وهذا الشاهد جاء في ختام ثلاث آيات من القرآن الكريم-حسبما أحصيتُ-وهي:

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٦٥.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٩٨، وتمامها: ﴿ قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

(٣) الدرة الألفية؛ ص ٢٥ (الأبيات ٣٥١-٣٥٣).

الأولى-آية يوسف التي معنا، وقد جعلتها هي الشاهد الواردَ في ألفية ابن معطٍ؛ لأنها أول آية ذكرت تبعا لترتيب المصحف.

الثانية-آية القصص (١٦) إذ يقول الله-سبحانه-: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾.

الثالثة-آية الزمر (٥٣) وهي قوله-تعالى-: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾.

وحسبَ اطلاعي على كتب النحو التي بين يدي-لم أجد من النحويين من استشهد بالشاهد الكريم قبل[١] ابن معطٍ وبعده[٢]، ولكنني وقعت على شواهد قرآنية أخرى لهم في مسألة ضمير الفصل بوجه عام؛ مثل قوله-تعالى-: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ ﴾[٣]، وقوله: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[٥]، وقوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[٦]، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ﴾[٧].

ولعل الذي دعا ابن معط إلى اختيار هذا الشاهد هو الالتزام بنظم الألفية القائم على أن الشطر الثاني من البيت ينتهي بالحرف نفسه الذي ينتهي به الشطر الأول (الغفورُ-ضميرُ) وإلا فهناك شواهد قرآنية أخرى لوقوع ضمير الفصل بين

---

(١) ينظر على سبيل المثال: المفصل؛ ص ١٧٢، .

(٢) ينظر على سبيل المثال: حاشية الصبان ١/ ٤١٧.

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٣٢.

(٤) سورة المائدة: من الآية ١١٧.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٨٠.

(٦) سورة الكهف: من الآية ٣٩.

(٧) سورة الذاريات: من الآية ٥٨.

اسم (إنَّ) وخبرها؛ مثل الآية الأخيرة السابقة، ومثل قوله-تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾(١).

المبحث الثامن

الشواهد القرآنية الواردة في باب الموصول

فيه مسألة:

❑ دخول الفاء في الخبر

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٢).

قال(٣) ابنُ معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وتَـدْخُلُ الفـاءُ إذا وصـلْتَها ... بالفعلِ أو ظرْفٍ كما أدخلْتَها

في خبرِ الموصوفِ أيضًا بهما ... إذْ شُبِّها بالشرطِ حيثُ أُبْهِما

نحوُ: الذي يُعْطِي فجاوِزْ عَنْهُ ... «ومَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ» فَمِنْهُ

إذا كان الاسم الموصول مبتدأ، وصلته جملة فعلية أو شبه جملة-جاز دخول الفاء في خبره؛ لأنه يشبه الشرط من حيث الإبهام؛ مثل: الذي يتفوقُ فله جائزة. الذي عندك فله الأمانُ. الذي بك من خيرٍ فمن الله.

وقد استشهد ابن معطٍ على ذلك في ألفيته بشاهد قرآنيّ كريم؛ هو قوله-تعالى-: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ وإن كان قال: (منه) بدلا من (من الله)

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٨٣.

(٢) سورة النحل: من الآية ٥٣، وتمامها: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾.

(٣) الدرة الألفية؛ ص ٢٧ (الأبيات ٣٨١-٣٨٣).

وذلك مراعاة لنظم الألفية-فإن الجزء الأكبر من الآية موجود.

والتقدير: «والذي استقرّ بكم من نعمة فهو من الله؛ فـ(ما) مبتدأ، و(بكم) ظرف؛ هو صلة (ما) والفاء في (فمن الله) داخلة على مبتدإ محذوف؛ والتقدير: فهو من الله. والجملة خبر (ما)»[١].

ولقائل أن يقول: كيف يكون ما قبل الفاء سببا فيما بعدها في هذه الآية؟ وهل يجوز أن يكون التقدير: ما حصل بكم من نعمة سبب في كونها من الله؟! بل العكس أولى؛ فإن كونها من الله سبب في استقرارها بهم.

وجواب ذلك أن يقال:«استقرار النعمة بهم غيرَ معلومة عندهم أنها من الله-سببٌ في إعلامهم أنها من الله»[٢].

والقضية مطروقة قبل ابن معطٍ وبعده؛ فهذا سيبويه يسأل الخليل؛ فيقول:

«وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا والَّذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الَّله فله درهمان؟ فقال: إنَّما يحسن في الَّذي؛ لأنه جعل الآخر جوابًا للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان؛ كما تقول: عبد الَّله له درهمان غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم؛ لأنَّه صلة»[٣].

وكلامهما لا يحتاج إلى مزيد بيان، وإن كان شاهدنا الكريم لم يُذكَر عندهما.

ويفصل الزمخشري القول فيها مع ذكر الشاهد؛ إذ يقول: «إذا تضمن المبتدأ

---

(١) الصفوة الصفية ١/ ٦٦٤.

(٢) المرجع السابق ١/ ٦٦٥ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٢ .

معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره؛ وذلك على نوعين: الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفًا؛ كقوله-تعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ وقوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾»(١).

وتعرض السيوطي لهذه المسألة في همعه(٢) قائلا: «وَمِثَال الْمَجْرُور قَوْله - تَعَالَى-: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾. وَمِثَال الْجُمْلَة قَوْله-تَعَالَى-: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾(٣). وَيدل على أَن (مَا) مَوْصُولَة سُقُوط الْفَاء فِي قِرَاءَة نَافِع وَابْن عَامر».

المبحث التاسع

الشواهد القرآنية الواردة في باب الإضافة

فيه مسألة:

❑ الإضافة غير المحضة

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌ ﴾(٤)، وقوله: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾(٥)، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾(١).

---

(١) المفصل؛ ص ٤٧.

(٢) ١/ ٤٠٤.

(٣) سورة الشورى: من الآية٣٠، وتراجع قراءة نافع وابن عامر في: حجة القراءات ص٦٤٢، والقراءة لهما خاصة بآية الشورى فقط، وأما شاهدنا فليس فيه إسقاط الفاء عندهما.

(٤) سورة المائدة: من الآية ١، وتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾.

(٥) سورة الزمر: من الآية ٣٨، وتمامها: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ =

قال[٢] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ لِنُونٍ قُدِّرا	فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرا
مِنْهُ اسمُ فاعلٍ أُريدَ الحالُ	فيهِ مُضافًا أو الاستقبالُ
كضاربِ العبدِ وكاسِي زيدِ	دليلُهُ «غيرَ مُحلِّي الصيدِ»
ومِثْلُ ذاك «كاشفاتُ ضُرِّهِ»	وقد رُوِيَ كذا «مُتِمُّ نُورِهِ»

الإضافة نوعان: محضة، وغير محضة؛ وتسمى هذه بالإضافةَ اللفظية والإضافة المجازيَّةَ؛ أما تسميتها باللفظية فلأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وإنما هي للتخفيف، وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة بل هي على تقدير الانفصال.

وهي ما لا تُفيدُ تعريف المضاف ولا تخصيصَهُ وإنما الغرَضُ منها التّخفيفُ في اللفظ، بحذفِ التنوينِ أَو نوني التّثنيةِ والجمع.

وضابطُها أَن يكون المضاف اسمَ فاعلٍ أو مُبالغةَ اسمِ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مُشبّهةً، بشرط أن تضافَ هذهِ الصفاتُ إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى؛ نحو: هذا الرجلُ طالبُ علمٍ. رأَيتُ رجلاً نَصّارَ المظلومِ. انصرْ رجلاً مهضومَ الحقِّ. عاشِرْ رجلاً حسَنَ الخُلُق.

= مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾.

(١) سورة الصف: من الآية ٨، وتمامها: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

(٢) الدرة الألفية ص ٢٨ (الأبيات ٣٩٩-٤٠٢).

وقد استشهد ابن معط على الإضافة غير المحضة بثلاثة شواهد قرآنية كلها من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ هي:

الأول- قوله -سبحانه-: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾.

الثاني- قوله -عز وجل-: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾.

الثالث- قوله -جل وعلا-: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾.

ففي الشاهد الأول أضيف اسم الفاعل (مُحِلِّي) إلى مفعوله (الصَّيْد) والغرض منه هو تبيين أن مما يحذف للتخفيف في الإضافة غير المحضة-نون الجمع، وأيضا مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو جمع.

وأما الشاهدان الثاني والثالث فلم يبعدا عما دل عليه الشاهد الأول؛ فقد جاء «كَاشِفَات» جمعا ولكنه للمؤنث السالم؛ فحذف التنوين للتخفيف، والجمع، وجاء «مُتِمُّ» اسم فاعل من غير الثلاثي؛ وحذف التنوين تخفيفا.

وبالاطلاع على كتب[1] النحويين التي بين يديّ لم أجدهم يستشهدون بالشاهدين الأول والثاني في باب الإضافة أصالة، وإنما يستشهدون بهما في باب إعمال اسم الفاعل وقد تأتي الإشارة إلى بعض قواعد الإضافة غير المحضة.

وأما الشاهد الثالث: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ فلم يستشهدوا به في أي باب من أبواب النحو -حسبما قَرَأتُ واطَّلَعت-.

المبحث العاشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب التوابع

فيه مسألة:

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١/ ١٦٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٩، وهمع الهوامع ٣/ ١٧.

❑ التوكيد المعنوي بـ (أجمع) وأخواتها

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١].

قال[٢] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَليهِ أَبْصَعُ ... أَبْتَعُ والكُلُّ لـ«كُلٍّ» يَتْبَعُ

كَمِثْلِ ما وردَ في القرآنِ ... والنّفسُ والعينُ مُقَدَّمانِ

التوكيد نوعان: لفظي؛ وهو تكرار اللفظ المؤكَّد؛ مثل قوله-تعالى-: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٣]. فـ﴿ صَفًّا ﴾ الثانية توكيد للأولى.

ومعنويٌّ؛ وله أسماء مخصوصة تقع بعد المؤكَّد؛ هي: (نَفسه، وعينه، وكله، وأَجْمَعُ [وأخواته]، وأجمعون، وجَمْعَاءُ، وجُمَع، وكلا، وكلتا)[٤].

وقد أشار ابن معط في ألفيته إلى شاهد قرآني على التوكيد المعنوي؛ إذ قال:(كَمِثْلِ ما وردَ في القرآنِ) وهو يقصد بذلك قوله-عز وجل-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾.

وهنا فهمان[٥] لكلام ابن معط في قوله:(والكُلُّ لـ«كُلٍّ» يَتْبَعُ):

الأول- لا يؤكَّدُ بـ(أجمع أو أجمعون أو أكتع أو أبصع) إلا إذا سُبقتْ بـ (كُلّ). والآية المشار إليها تعضد هذا الفهم.

الثاني- إذا اجتمعت (أجمع أو أجمعون أو أكتع أو أبصع) مع (كلّ) وجب تقديم (كل) عليها، وليس شرطا وجود (كل) للتأكيد بالأسماء المذكورة. ويعضد

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣٠، وسورة ص: الآية ٧٣.

(٢) الدرة الألفية ص ٣٠ (البيتان ٤٢٦، ٤٢٧).

(٣) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٤) اللمع؛ ص ٨٤.

(٥) الصفوة الصفية ١/ ٧٢٦-٧٢٨ بتصرف.

هذا الفهم قوله-تعالى-: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾. ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾. وهذا على إعراب (أجمعين) توكيدا لضمير الجر والنصب في الآيتين، وأما إذا أعربناها حالًا فإننا نعود إلى الفهم الأول لكلام ابن معطٍ.

والذي أُراه أنه يجوز التوكيد بـ (أجمعين) من دون سبق (كل) له؛ وعليه فإنني أختار الفهم الثاني لكلام ابن معط في الشاهد المشار إليه في ألفيته؛ قال ابن هشام[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ بعض الْعلمَاء فِي قَوْله-تَعَالَى-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾: فَائِدَةُ ذكر (كل) رفعُ وهمِ مَن يتَوَهَّم أَن الساجد الْبَعْض، وَفَائِدَةُ ذكر (أَجْمَعُونَ) رفعُ وهمِ من يتَوَهَّم أَنهم لم يسجدوا فِي وَقت وَاحِدٍ بل سجدوا فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلفين؛ وَالْأول صَحِيح، وَالثَّانِي بَاطِل؛ بِدَلِيل قَوْله-تَعَالَى-: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٢] لِأَن إغواء الشَّيْطَان لَهُم لَيْسَ فِي وَقت وَاحِد؛ فَدلَّ على أَن ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ لَا تعرض فِيهِ لِاتِّحَاد بِالْوَقْتِ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ كمعنى (كل) سَوَاء؛ وَهُوَ قَول جُمْهُور النَّحْوِيين، وَإِنَّمَا ذكر فِي الْآيَة تَأْكِيدًا على تَأْكِيد؛ كَمَا قَالَ-تَعَالَى-: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[٣]».

المبحث الحادي عشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب المبتدأ والخبر

فيه مسألتان:

❑ المسألة الأولى: من صور الخبر المفرد

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٤].

---

(١) شرح شذور الذهب؛ ص ٥٥٣.

(٢) سورة ص: من الآية ٨٢.

(٣) سورة الطارق: الآية ١٧.

(٤) سورة الإخلاص: من الآية ١، وتمامها: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

قال[١] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وخـــبرُ المبتـــدإ المفيـــدُ	اشـــتُقَّ او كـــان بـــه جمـــودُ
ويستوي التعريفُ والتنكيرُ	وفي الـــذي تشـــتقُّهُ ضـــمير
تقولُ: «ربي اللهُ» و«اللهُ أحدْ»	والنضـر جـوّابٌ وخالـد أسـدْ

الخبر المفرد يكون معرفة ونكرة وجامدا ومشتقا، وقد استشهد ابن معطٍ لذلك بآيتين:

الأولى-قوله-عز وجل-: ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[٢] فالخبر هنا معرفة جامد؛ وهو اسم الجلالة (الله) وليس فيه ضمير.

الثانية-قوله-سبحانه-: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فالخبر هنا نكرة مشتق، وهو (أحد) وفيه ضمير يعود على اسم الجلالة (الله) أي: هو.

و«كلمة (أَحَد) في الإثبات مشتقة من (الوِحْدَة) وهي الإفراد، والهمزة بدلٌ من (واو) وأما (أحد) في سياق النفي؛ نحو: ما جاءني أحد. فغير مشتقة، والهمزة فيه غير بدل من (واو) لأنه ليس معناه الوِحْدة والانفراد بل معناه الإحاطة والعموم؛ فهو مغاير لمعنى (أحد) في قوله-تعالى-: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾»[٣].

وحسب اطلاعي على كتب النحو التي بين يديّ-لم أجد فيها استشهادا على ما نحن فيه بالشاهدين الكريمين، بل يستشهد بهما على قضايا أخرى متفرقة.

❑ المسألة الثانية: جواز حذف المبتدأ والخبر

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤].

---

(١) الدرة الألفية ص ٣٢، ٣٣ (الأبيات ٤٧١-٤٧٣).

(٢) سورة غافر: من الآية ٢٨.

(٣) الصفوة الصفية ١/ ٨٠٠ بتصرف، وينظر: رسالة الحدود؛ للرماني ص ٧٧، ٧٨.

(٤) سورة يوسف: من الآية ١٨، وتمامها: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ
=

قال[١] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وتارةً يجوزُ حذفُ المبتدا ... والحذفُ في الخبرِ أيضًا وردا

في قوله: «صَبْرٌ جَمِيلٌ» قَدَّرا ... مبتدأً قومٌ وقومٌ خبرا

يجوز حذف المبتدأ مع وجود قرينة، وقد استشهد ابن معطٍ في ألفيته على ذلك بشاهد قرآني كريم؛ هو قوله-تعالى-: «فَصَبْرٌ جَمِيل». وفيه تقديران:

الأول-المحذوف هو المبتدأ؛ والتقدير: شأني صبرٌ جميلٌ[٢]. أو: أمري صبر جميل[٣].

«وههنا قرينة معنوية دالة على حذف المبتدأ؛ وذلك أن «صبر» مفرد، و«جميلٌ» صفته، والصفة والموصوف بمنزلة جزء واحد لا يتم بهما الكلام؛ فبقي [الكلام] يحتاج إلى جزء آخر ليتم به، وليس ذلك الجزء بموجود في اللفظ؛ فوجب أن يكون محذوفا»[٤].

الثاني-المحذوف هو الخبر؛ والتقدير: صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره[٥]. وقيل: «حذف الخبر في الآية أولى؛ لأن المبتدأ أول الكلام، وليس حذف الأوائل بقوي في القياس؛ لأن الحذف تخفيف، وكلما بعد من الأوائل كان أليقَ به، وكلما كان أقرب إلى الأوائل كان أضعف؛ فاستهجنوا أن يفتتح المتكلم كلامه بالحذف أو التغيير من

= أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾.

(١) الدرة الألفية ص ٣٣ (البيتان ٤٨٥، ٤٨٦).

(٢) مغني اللبيب؛ ص ٨٠٦.

(٣) الصفوة الصفية ١/ ٨٢١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) مغني اللبيب؛ ص ٨٠٦.

أول بادرة»[١].

والآية الكريمة كانت محطَّ أنظار النحويين قبل ابن معط وبعده في الاستشهاد على القضية المذكورة[٢].

المبحث الثاني عشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب النواسخ

فيه ثماني مسائل:

❑ المسألة الأولى: (كانَ) التامّة

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٣].

قال[٤] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فـ«كان» للماضي الذي ما انقطعا ... فإن أتتْ «كانَ» بمعنى وقعا

كـ«حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةْ» ... «كُنْ فيكونُ» مثلَه اجْعَلَنَّهْ

فارْفَعْ بها الفاعلَ لا غيرُ وقدْ ... زِيدَتْ فلم تعملْ وذاك قد وَرَدْ

من الأفعال الناسخة (كان) وأخواتها، وتأتي ناقصة وتامة، ونقصانها حاجتها إلى الاسم والخبر، وتمامها اكتفاؤها بالمرفوع (الاسم) من دون حاجة إلى المنصوب (الخبر) وحينئذ يصبح المرفوع فاعلَ (كان) وليس اسمًا؛ نحو قوله-

---

(١) الصفوة الصفية ١/ ٨٢١.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الأصول ٢/ ٢٤٩، ومغني اللبيب؛ ص ٨٠٦.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١١٧، وتمامها: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٤) الدرة الألفية ص ٣٥ (الأبيات ٥٠٩-٥١١).

تعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[١].

وقد استشهد ابن معطٍ في ألفيته على تمام (كانَ) بشاهدين قرآنيين آخرين؛ هما:

الأول-قوله-تعالى-: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٢]. فالمضارع (تكون) بمعنى(تَقَع) وفاعله (فتنةٌ).

وقد طالعت كتب[٣] النحويين التي بين يديّ فلم أجدهم يستشهدون بهذه الآية الكريمة على تمام (كانَ) ولكنهم يستشهدون بها على (أنْ) المخففة من الثقيلة، و(أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع بناء على القراءتين الصحيحتين في رفع الفعل (تكون) ونصبه.

الثاني – قوله -سبحانه-: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾. فقد جاء ابن معطٍ بفعل الأمر من (كان) وفاعله ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت. وكذلك المضارع (يكون) تام وفاعله ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو. والنحويون لم يستشهدوا بالآية الكريمة.

❑ المسألة الثانية: معنى (ظَلَّ)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[٤].

قال[٥] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

... ... وما عدا «كانَ» لحالٍ آتي

كَمِثْلِ «ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا» ... ...

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٠.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٧١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١/ ١٦٦، والمفصل ص ٣٩٧، والهمع ٢/ ٣٦١.

(٤) سورة النحل: من الآية ٥٨، وتمامها: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾.

(٥) الدرة الألفية ص ٣٥ (البيت ٥١٢، ٥١٣).

من أخوات (كان) ظَلَّ، ولها معنيان[١]:

الأول-أن تكون مختصَّةً بما يُفعل نهارا؛ نقول: ظلَّ الرَّحالةُ سائرًا-إذا وقع السير نهارا.

الثاني-أن تكون عامة في جميع الأوقات، وقد استشهد ابن معطٍ لهذا بالآية الكريمة المذكورة في الألفية؛ وهي قوله-تعالى-: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ فـ (وجه) اسمها مرفوع، و(مسودا) خبرها منصوب، وهي في الآية الكريمة بمعنى (صار) والذي حملهم على ذلك مجيئها لعموم الزمان؛ لأن البشارة بالأنثى قد تكون ليلا.

والشاهد مذكور في كتب[٢] النحو قبل ابن معط وبعده على القضية ذاتها.

❑ المسألة الثالثة: (ما) بين الإعمال والإهمال

الشاهد قوله-عز وجل-: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٣].

قال[٤] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يشهدُ للحجازِ في لغاتِهِمْ ... مقالةُ «مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ»

ومَنْ عدا أهلِ الحجازِ رَفعوا ... خبرَ «ما» إلا الذين سمعوا

النّصْبَ في القرآنِ فيما ذكرا ... ومنه في يوسف «هذا بشرا»

من الحروف التي تعمل عمل (ليس) (ما) وقد اختُلِفَ في إعمالها؛ فبنو تميمٍ

---

(١) الصفوة الصفية ٢/ ١٨ بتصرف.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المفصل؛ص ٣٥٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٩٣، شرح الأشموني ١/ ٢٢٥.

(٣) سورة المجادلة: من الآية ٢، وتمامها: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾.

(٤) الدرة الألفية ص ٣٥ (الأبيات ٥١٨-٥٢٠).

يُهملونها في كل حال، والحجازيون يُعملونها بشروط[١].

وقد استشهد ابنُ معطٍ في ألفيته على إعمالها بشاهدين قرآنيين كريمين:

الأول-قوله-تعالى-: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾. فـ ﴿هُنَّ﴾ اسم ﴿مَا﴾، و﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ خبرها.

الثاني-قوله-عز وجل-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢]. فـ ﴿هَٰذَا﴾ اسم ﴿مَا﴾، و﴿بَشَرًا﴾ خبرها.

وهذان الشاهدان الكريمان كانا محط أنظار النحاة[٣] قبل ابن معط وبعده دليلا على إعمال (ما) كما قال الحجازيون؛ ولذلك تُسمَّى (ما) الحجازية.

❑ المسألة الرابعة: عملُ(لاتَ) المشبهة بـ (ليس)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤].

قال[٥] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وشَبَّهوا (لاتَ) بـ(ليس) في العملْ ... والاسمُ محذوفٌ بها قد اتَّصَلْ

ورَفْعُ «لاتَ حينَ» قد يباحُ ... فـ«لاتَ حينُ» مِثْلُ لا براحُ

من الحروف المشبهة بـ(ليس) في العمل (لاتَ)، وهناك خلاف بين النحويين

---

(١) تراجع الشروط وأثر فقدها في: أوضح المسالك ١/ ٢٦٥ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٣١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المقتضب ٤/ ١٨٨، والإنصاف ١/ ١٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٣٠، والتصريح ١/ ٢٦١.

(٤) سورة ص: من الآية ٣.

(٥) الدرة الألفية ص ٣٦ (البيتان ٥٢٧، ٥٢٨).

في عملها[١]. وقد استشهد ابن معطٍ على عمل (لاتَ) بقوله-تعالى-: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

«وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾، بِفَتْحِ التَّاءِ وَنَصْبِ النُّونِ؛ فَعَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ، عَمِلَتْ عَمَلَ لَيْسَ، وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ فَوَاتٍ وَلَا فِرَارٍ. وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ: يَكُونُ (حِينَ) اسْمَ (لَاتَ) عَمِلَتْ عَمَلَ (إِنَّ) نَصَبَتِ الِاسْمَ وَرَفَعَتِ الْخَبَرَ، وَالْخَبَرُ محذوف تَقْدِيرُهُ: وَلَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ: ﴿وَلَاتُ حِينُ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ وَرَفْعِ النُّونِ؛ فَعَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: ﴿حِين مَنَاصٍ﴾ اسْمُ لَاتَ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ: مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ»[٢].

وهذه الآية الكريمة هي الشاهد القرآني الوحيد على عمل (لاتَ) لذلك لا تكاد كتب النحو قبل ابن معطٍ وبعده تخلو منه.

❑ المسألة الخامسة: حكم دخول (أنْ) على خبر (كاد)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾[٣].

قال[٤] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَنْ معَ (كادَ) في شذوذٍ وضحَا ... قد كاد من طُول البِلَى أَنْ يَمْصحا

وتَرْكُ أَنْ أولى بذاك ورَدَا ... «كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا»

من الأفعال الناسخة (كاد) وأخواتها، «والخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعا نحو: كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم. وندر مجيئه اسما بعد عسى

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني؛ ص ٤٨٨.

(٢) البحر المحيط ٩/ ١٣٦.

(٣) سورة الجن: من الآية ١٩، وتمامها: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾.

(٤) الدرة الألفية ص ٣٦ (البيتان ٥٣٤، ٥٣٥).

وكاد»[١]، واقتران المضارع بـ (أَنْ) مع هذه الأفعال له أحوال؛ فهو «مُجَرَّدٌ مِنها مَعَ كادَ وَكَرَب وَأَفعال الشُّرُوعِ، مَقْرُونٌ بها معَ أَوْشَك وعسى وحرى واخلولق، وَقَدْ يَقْتَرِنُ بها على قِلَّةٍ في كادَ وَكَرَبَ كما يَتَجَرَّدُ مِنها على قِلَّةٍ في أَوْشَكَ وَعَسَى»[٢].

وقد استشهد ابن معطٍ على عدم دخول (أَنْ) على خبر (كاد) في الفصيح- بقوله-تعالى-: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾. وهو شاهد لم يذكره النحويون في هذا الباب، ولعل السبب في ذلك هو كثرة الشواهد القرآنية الأخرى في هذا الباب؛ ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ﴾[٣].﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[٤]. ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[٥] وهاتان الآيتان هما اللتان يستشهد بهما النحويون[٦] كثيرا على عدم اقتران خبر (كاد) بـ (أَنْ). ومن الشواهد أيضا قوله-سبحانه-: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأۡتِيهِ ٱلۡمَوۡتُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٖ﴾[٧].﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ﴾[٨].﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[١]. ﴿وَلَا

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤.

(٢) النحو الواضح ٢/ ١٣١.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٠.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٧١.

(٥) سورة التوبة: من الآية ١١٧.

(٦) يراجع على سبيل المثال: المقتضب ٣/ ٧٥، والإنصاف ٢/ ٤٦١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠.

(٧) سورة إبرهيم: من الآية ١٧.

(٨) سورة النور: من الآية ٣٥.

يَكَادُ يُبِينُ ﴾[٢].

❑ **المسألة السادسة: إهمال (إنْ) المخففة ودخول اللام في خبرها**

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾[٥].

قال[٦] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأُلْغِيَتْ في نحوِ «إِنْ كُلٌّ لَمَا»	كَمِثْلِ ما تُلْغَى إذا كُفَّتْ بـ(ما)
كأنّمـا وليتمـا المكفوفـهْ	وحيـثُ أُلْغِيَـتْ إِنِ الخفيفـهْ
مِـنَ الثقيلـةِ فأوجِـبْ لامَـا	تجعَـلُ واجبًـا بهـا الكلامـا
نحو «وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونكَاَ»	وهكـــذا لام «لَيُزْلِقُونكـــا»

إذا خُفِّفت نون (إِنَّ) فـ«القياس إهمالها واطّراحُ إعمالها؛ لأن شبهها بالفعل قد زال لفظا؛ فوجب الرجوع إلى الابتداء»[٧].

وحينئذ يجب دخول اللام الفارقة على الخبر؛ لأنها تفرق بين (إِنْ) المخففة

=

(١) سورة النور: من الآية ٤٣.

(٢) سورة الزخرف: من الآية ٥٢.

(٣) سورة يس: من الآية ٣٢، وتمامها: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾.

(٤) سورة الإسراء: من الآية ٧٣، وتمامها: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾.

(٥) سورة القلم: من الآية ٥١، وتمامها: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴾.

(٦) الدرة الألفية ص٣٧ (الأبيات ٥٤٢-٥٤٥).

(٧) الصفوة الصفية ٢/ ٦٥.

و(إنْ) النافية.

وإذا أُعمِلَتْ (إنْ) المخففةلم تحتج إلى دخول اللام على خبرها؛ لأن نصب الاسم يوضحها.

وقد استشهد ابن معطٍ على إلغائها ووجوب دخول اللام في خبرها بثلاثة شواهد قرآنية جليلة؛ ذكرتُها في صدر المسألة.

وهذه الشواهد ذكرها النحويون قبل ابن معطٍ وبعده في كتبهم(١)، ولكنهم يعتمدون كثيرا على الشاهد الأول في القضية التي معنا.

❑ المسألة السابعة: تخفيف (كأنّ) و(أنّ)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٣).

قال(٤) ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كـذاكَ «أنَّ» و«كـأنَّ» خُفّفـا ... في الشـعرِ والقـرآن ذاك عُرِفـا

نحو «كَأَنْ لَمْ تَغْنَ» «أنْ لا يرجعُ» ... أَنْ هالكٌ في الشعر أيضا يُسْمَعُ

---

(١) ينظر: منازل الحروف؛ ص٤٨، والمفصل؛ص ٣٩٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٢، والتصريح ١/ ٣٢٦.

(٢) سورة يونس: من الآية ٢٤، ومن تمامها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(٣) سورة طه: من الآية ٨٩، وتمامها: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾.

(٤) الدرة الألفية ص ٣٧ (البيتان ٥٤٦، ٥٤٧)، يراجع: الجمل؛ص٢٢٧، الإنصاف ١/ ١٦٦، مغني اللبيب؛ص ٤٦، والهمع ١/ ٥١٧، وحاشية الصبان ٣/ ٤١٤.

من أخوات (إنّ) (أنّ وكأنّ) فتنصبان المبتدأ وتجعلانه اسمًا لهما، وترفعان الخبر وتجعلانه خبرا لهما، وتُخَفَّفُ نونُهما؛ فيقال:(أَنْ وكأَنْ)، وحينئذ يبقى عملُهما؛ يقول ابن هشام: «إذا خففت (كَأَنْ) وَجب إعمالها كَمَا يجب إِعْمَال (أَنْ) وَلَكِن ذكر اسْمهَا أَكثر من ذكر اسْم أَن وَلَا يلْزم أَن يكون ضميرا». وقد استشهد ابن معطٍ لذلك بشاهدين من القرآن الكريم:

الأول-خاص بـ (كأنْ) وهو قوله-تعالى-: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾. فـ ﴿كَأَن﴾ مخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة: ﴿لَّمْ تَغْنَ﴾ في محلّ رفع خبر ﴿كَأَن﴾.

الثاني-خاص بـ (أنْ) وهو قوله-سبحانه-: ﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾. فـ (أَنْ) على قراءة[1] رفع الفعل (يرجع) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (لا يرجع).

خبرها؛ والتقدير: أنه لا يرجع إليه قولا. والشاهدان الكريمان كانا محطَّ أنظار النحاة[2] قبل ابن معطٍ وبعده شاهدَينِ على إعمال (أنْ) و(كأنْ) مخففتين، وإن كان ذكر شاهد (كأن) عندهم قليل جدا بالنسبة لشاهد (أنْ).

❑ المسألة الثامنة: تقديم خبر (إنَّ) على اسمها

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾[3].

---

(١) يراجع: قطر الندى؛ ص ١٤٧. في الفعل (يرجع) قراءتان: الرفع؛ فتكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، والنصب؛ فتكون (أنْ) مصدرية. والأولى قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب، والثانية قراءة الباقين؛ ينظر: معاني القراءات ١/ ٣٣٧.

(٢) يراجع على سبيل المثال: الجمل؛ ص٢٢٧، الإنصاف ١/ ١٦٦، مغني اللبيب؛ ص ٤٦، والهمع ١/ ٥١٧، وحاشية الصبان ٣/ ٤١٤.

(٣) سورة الليل: الآية ١٢.

قال[١] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكلُّهـا لا يتقـدمُ الخـبرْ ... على اسمِها إلا ظروفًا تُعْتَبَر

تقولُ: ليتَ بيننا محمدا ... ومِثْلُـهُ «إنَّ عَلَيْنَـا لَلْهُـدَى»

لا يجوز أن يتقدم خبر (إنّ) على اسمها؛ لأنها حروف فلا تتصرف إلا إذا كان الخبر شبه جملة.

وقد استشهد ابن معط على ذلك بشاهد قرآنيّ جليل؛ هو قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾. فـ﴿عَلَيْنَا﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ﴿إِنَّ﴾ مقدم، واسمها ﴿لَلْهُدَىٰ﴾ مؤخر.

والحق أنه يكثر في كتب النحويين[٢] الاستشهاد على القضية التي معنا بشواهد قرآنية أخرى غير الشاهد الذي ذكره ابن معطٍ في ألفيته؛ مثل قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[٣]. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٤].

المبحث الثالث عشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فيه مسألتان:

❑ المسألة الأولى: عملُ اسمِ التفضيل

الشاهد قوله-سبحانه-: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا

---

(١) الدرة الألفية ص ٣٨ (البيتان ٥٥٥، ٥٥٦).

(٢) يراجع على سبيل المثال: أوضح المسالك ١/ ٣٢٠، والتصريح ١/ ٢٩٩.

(٣) سورة المزمل: الآية ١٢.

(٤) سورة النازعات: من الآية ٢٦.

(٥) سورة يوسف: من الآية ٦٤، وتمامها: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن =

وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾[١].

قال[٢] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَفْعَلُ التفضيلِ ليس يرتفعْ ... مُظْهَـرُهُ إلا شـذوذًا قـد سُـمِعْ

في: رأيـتُ رجـلا أحسـنَ في ... عينيهِ كُحْلٌ منهُ في عَيْنِ الصّـفي

إمّـا أضَـفْتَهُ وإمّـا نصـبَا ... كـ«خَيْرُ حـافظٍ» «وخيرٌ عُقْبا»

اسم التفضيل من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، ولكنه لا يرفع الاسم الظاهر.

إلا شذوذا، ويرفع المضمر، وينصب معموله، ويضاف إليه فيجره.

وقد استشهد ابن معط في ألفيته على إضافة اسم التفضيل إلى معموله ونصبه له-بشاهدين من القرآن الكريم:

الأول-قوله-سبحانه-: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ واستشهاد ابن معطٍ بهذه الآية في ألفيته بجر (حافظا) وإضافة (خير) إليها، وهي قراءة شاذة[٣].

الثاني-قوله-عز وجل-: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾. فالنصب الواقع على (ثوابا وعقبا) عامله اسم التفضيل (خير).

وحسب اطلاعي لم أجد للشاهدين أثرا في كتب النحويين قبل ابن معط وبعده، حتى أن شارح الدرة الألفية لم يتنبه إلى أنهما شاهدان قرآنيان وعدهما

= قَبْلُ ۖ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾.

(١) سورة الكهف: من الآية ٤٤، وتمامها: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾.

(٢) الدرة الألفية ص ٤١، ٤٢ (الأبيات ٦١٥-٦١٧).

(٣) القراءة للأعمش؛ ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٩٥، وروح المعاني ٧/ ١٢.

مثالين[١].

❑ المسألة الثانية: عملُ الظروفِ عملَ الفعلِ

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢].

قال[٣] ابنُ معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومِثْلُها مِنَ الظروفِ دونكا ثُـمَّ عليـك مِثْلُهـا وعنـدكا

كقولـهِ: «عَلَـيْكُمُ أَنْفَسَـكُمْ» أي: الزموا؛ كما تقولُ: حِذْرَكُمْ

الظروف من الأسماء التي تعمل عمل الفعل؛ فهي مثل أسماء الافعال، وهذا هو مرجع الضمير في قول الناظم (مثلها)؛ كقولنا: دونَكَ الخائنَ؛ أي: خُذْ الخائنَ.

وقول الناظم: «ثُمَّ عليك مِثْلُها» أي:عليك مثل دونك في كونها اسمًا للفعل، ويحتمل أن يريد بقوله: «مِثْلُها» أي: مثل أسماء الفعل المتقدمة.

و«عليك» منقول من الحرفية؛ لأنه حرفُ جرٍّ، وصار اسما لقولك: الزَمْ زيدًا... فـ«عليك» ناصب لـ«زيد» وفيه ضمير مستكنٌّ مرفوع؛ لأنه فاعل.

ولا تتعلق هذه الظروف بشيء؛ لأنها عاملة غير معمولة؛ كما لا تتعلق مسمياتها-وهي الأفعال-بشيء»[٤].

وقد استشهد ابن معط في ألفيته على عمل حرف الجر (عليك) عمل الفعل بشاهد قرآني لم يأت في القرآن غيره؛ هو قوله-تعالى-: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾. «فعليك

---

(١) هو تقي الدين النيلي في شرحه الموسوم بـ(الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية٢/ ١٥٠).

(٢) سورة المائدة: من الآية ١٠٥، وتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) الدرة الألفية ص ٤٢ (البيتان ٦٢٨، ٦٢٩).

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية٢/ ١٧٧.

بمعنى الزم ويتعدى بنفسه»[١] و«أنفسكم» منصوب به على المفعولية.

والحق أن الشاهد كان نبراسا للنحاة قبل ابن معط وبعده على العمل[٢].

المبحث الرابع عشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب النداء

فيه مسألتان:

❑ المسألة الأولى: حذف حرف النداء

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿رَبَّنَا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ﴾[٤].

قال[٥] ابنُ معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَحرُفُ النّداءِ قد تنحَذِفُ كَمِثْلِ «رَبَّنا» وَمِثْلِ «يُوسُفُ»

«لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب؛ نحو: وازيداه. ولا مع الضمير؛ نحو: يا إياك قد كفيتك. ولا مع المستغاث؛ نحو: يا لزيد. وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا فتقول في يا زيد أقبل: زيدُ أقبلْ... لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النحويين منعوه ولكن أجازه طائفة منهم»[٦].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٦٤.

(٢) ينظر مثلا: المقتضب ٣/ ٢١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٦٤.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٨٥، وتمامها: ﴿رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٢٩، وتمامها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾.

(٥) الدرة الألفية ص ٤٤ (البيت ٦٤٨).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٢٥٦.

وهناك شروط أخرى[١]. وقد استشهد ابن معط في ألفيته على جواز حذف حرف النداء بشاهدين قرآنيين كريمين توافرت فيهما الشروط:

الأول-قوله-تعالى-: «رَبَّنا». وهذا الشاهد جاء المنادى فيه معرفا بالإضافة، وهو كثير جدا في القرآن؛ لذا جئت بآية البقرة تبعا لترتيب المصحف.

الثاني-قوله-عز وجل-: «يُوسُفُ». والشاهد هنا معرف بالعلمية، ولم يأت في القرآن الكريم إلا في موضعين فقط في سورة يوسف؛ الآية التي معنا، والأخرى قوله-سبحانه-: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا ﴾[٢]. وقد اخترت الشاهد الأول لترتيب المصحف، ولشهرته في كتب النحويين.

والشاهدان مذكوران كثيرا في كتب[٣] النحو قبل ابن معط وبعده. وإن كان الشاهد الأول لكثرته في القرآن ليس مقصورا على آية البقرة فقط.

❑ المسألة الثانية: نداء ما فيه (أل)

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾[٤].

قال[٥] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومَا لنا اسمٌ فيه لامٌ وأَلِفْ نُودِيْ بلا أيٍّ سِوى اللهِ وُصِفْ

تمثيلُ أيٍّ لنداءِ المعرفهْ «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ» والقصدُ الصّفهْ

«لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله-تعالى-وما سمى به

---

(١) الصفوة الصفية ٢/ ١٩٤.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٤٦.

(٣) ينظر: علل النحو؛ ص٣٤٨، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٢٦.

(٤) سورة الانفطار: من الآية ٦، وتمامها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴾.

(٥) الدرة الألفية ص ٤٤ (البيتان ٦٥١، ٦٥٢).

من الجمل إلا في ضرورة الشعر... فتقول: يا الله بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه (الرجلُ منطلقٌ): يا الرجلُ منطلقٌ، أقبل... ويقال: يا أيها الرجل، ويا أيهذا، ويا أيها الذي فعل كذا-فـ (أيُّ) منادى مفرد مبنى على الضم، و(ها) زائدة، و(الرجل) صفة لـ (أي) ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياسا على جواز نصب (الظريف) في قولك: يا زيد الظريف-بالرفع والنصب- ولا توصف (أي) إلا باسم جنس محلى بـ (أل) كـ (الرجل) أو باسم إشارة؛ نحو: يا أيُّهذا، أقبل. أو بموصول محلى بـ (أل) نحو: يا أيها الذي فعل كذا»[(١)].

وقد استشهد ابن معط في ألفيته على وساطة (أي) بين حرف النداء والمنادى المحلّى بـ (أل) وهو اسم جنس-بقوله-تعالى-: «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ». فـ (الإنسان) صفة لـ (أي) أو عطف بيان؛ لأنه جامد[(٢)].

وقد جاء هذا الشاهد في القرآن مرتين فقط؛ هما محل شاهدنا المذكور، وقوله-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾[(٣)].

والشاهد الكريم عمدة على المسألة التي معنا في كتب النحويين بعد»[(٤)] ابن معط، ولم أجدهم-حسب اطلاعي-يستشهدون به قبله على المسألة التي ندرسها.

المبحث الخامس عشر

الشواهد القرآنية الواردة في باب العدد

فيه مسألة:

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩ بتصرف.

(٢) الصفوة الصفية ٢/ ١٩٩.

(٣) سورة الانشقاق: الآية ٦.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب؛ ص ١٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠، وحاشية الصبان ٢/ ٣٩٥.

❑ إضافة العدد المشتق على (فاعِل) إلى المشتق منه

الشاهد قوله-تعالى-: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[٢].

قال[٣] ابن معطٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وابنِ اسمَ فاعلٍ كحاديْ عَشَرا ... وثالثٍ ورابعٍ كما ترَى

قال-تعالى-: «ثانِيَ اثنَينِ» كما ... قد قال: «ثالثُ ثلاثَةٍ ومَا»

أَيْ أَحَدُ اثنينِ فإنْ نوَّنْتا ... كَرابعٍ ثلاثةً نَصَبْتا

«لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ؛ فيقال: ثانٍ وثانيةٍ وثالثٍ وثالثةٍ-كما سبق. والآخر: ألا يفرد؛ وحينئذ إما أن يستعمل مع ما اشتق منه، وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده؛ فتقول: في التذكير ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، إلى عاشر عشرة. وتقول في التأنيث: ثانيةُ اثنتين، وثالثةُ ثلاثٍ، إلى عاشرة عشر؛ والمعنى:أحد اثنين وإحدى اثنتين وأحد عشر وإحدى عشرة»[٤].

---

(١) سورة التوبة: من الآية ٤٠، ومن تمامها: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٧٣، ومن تمامها: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

(٣) الدرة الألفية ص ٤٨ (الأبيات ٧٠٦-٧٠٨).

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ٧٧، وأما الصورة الثانية «فيجوز فيها وجهان: أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه.

=

وقد استشهد ابن معط على هذه الصورة بشاهدين قرآنيين لم يأتِ في القرآن غيرهما:

الأول-قوله-تعالى-: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾. والثاني-قوله-سبحانه-: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾.

والشاهدان عمدة في كتب النحويين قبل ابن معط وبعده على المسألة التي ندرسها(١).

=

والآخر: تنوينه ونصب ما يليه به كما يفعل باسم الفاعل؛ نحو: ضاربُ زيدٍ وضاربٌ زيدا. فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً، وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة.

وتقول في التأنيث: ثالثةُ اثنتين وثالثةٌ اثنتين ورابعةُ ثلاثٍ ورابعةٌ ثلاثا، وهكذا إلى عاشرة تسع وعاشرة تسعا؛ والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثة والثالثة أربعة» المرجع نفسه.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩، والمقتضب ٢/ ١٨١، العدد في اللغة: المؤلف: لأبي الحسن بن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ)-تح: عبد الله بن الحسين الناصر/ عدنان بن محمد الظاهر-الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م؛ لأبي الحسن بن سيده؛ ص٣٩، شرح التصريح ٢/ ٤٦٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٦١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيِّ الهدى، ومخرجنا إلى النور من الظلمات... وبعد، فهذه أهم نتائج البحث وأبرزها:

١-استشهد ابن معطٍ في الجانب النحوي من ألفيته بستٍّ وأربعين آية على ثلاثٍ وثلاثين قاعدة، وجاء ذلك على الصور الآتية:

أ-كان ابن معطٍ يصرح بالشاهد بذكره تامًّا أو بذكر جزء منه؛ وهذا هو الغالب.

ب-كان لا يصرح بالشاهد أحيانا؛ وجاء ذلك في مسألة واحدة؛ هي [التوكيد المعنوي بـ (أجمع) وأخواتها]؛ إذ قال:(كَمِثْلِ ما وردَ في القرآنِ) وهو يقصد بذلك قوله-عز وجل-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ -كما بينت في أثناء البحث-.

ج-ذكر بعض القراءات القرآنية؛ وجاء ذلك في مسألة واحدة؛ هي(عمل اسم التفضيل)؛ إذ استشهد بقوله-سبحانه-: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ بجر (حافظا) وإضافة (خير) إليها، وهي قراءة شاذة.

د-كان يذكر أحيانا غير شاهد في المسألة الواحدة؛ وجاء ذلك في إحدى عشرة مسألة، وبقية المسائل (ثنتان وعشرون) كل واحدة فيها آية واحدة.

هـ-ذكر ابن معط شواهد لم أجدها -حسب اطلاعي- عند غيره من النحويين -وإن كانوا قد استشهدوا بآيات أخر- وقد رجعتُ ذلك إلى حاجته إلى استقامة الوزن في النظم. وقد تحقق ذلك في ثمانية شواهد -كما ورد في أثناء البحث-.

٢-حصر البحث الشواهد القرآنية في بعض المسائل؛ وقد تحقق ذلك في ثماني مسائل-كما بينت في أثناء البحث على النحو الآتي:

الأولى-جر الاسم الظاهر بـ (حتى) وجاء ذلك في ثلاثة شواهد قرآنية؛ هي:

أ-قوله-تعالى-: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾. ووقوع (إذا) بعد (حتى) جاء في غير آية.

ب-قوله-تعالى-: ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾. وجاء ذلك في غير آية أيضا.

ج-قوله-عزّ وجلّ-: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾. ولم يأت في القرآن الكريم غيره.

الثانية-منع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل؛ واستشهد ابن معط على ذلك بقوله-تعالى-: ﴿ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾. وجاءت ذلك في آيتين من الذكر الحكيم؛ إحداهما في سورة (النساء)، والأخرى في سورة (فاطر). وقد رأى الباحث أن مقصود ابن معطٍ الأول في البيت هو آية (فاطر)؛ لأن ﴿ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ فيها جاءت صفة مجرورة لـ(أجنحة) وعلامة جرها الفتحة؛ فهنا اجتمع المنع من التنوين مع جعل الفتحة علامة للجر، وأما آية (النساء) فليس فيها إلا المنع من التنوين؛ فالكلمة حال منصوبة من (النساء).

الثالثة- التوكيد المعنوي بـ (أجمع) وأخواتها. وقد أشار ابن معط في ألفيته إلى شاهد جاء في القرآن العظيم مرتين فقط؛ مرة في سورة الحجر، والأخرى في سورة (ص)، وهو قوله-تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾.

الرابعة-مسألة (عملُ «لاتَ» المشبهة بـ«ليس») وقد جاء الشاهد الكريم في القرآن الكريم مرة واحدة؛ وهو قوله-تعالى-في سورة (ص): ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾.

الخامسة-مسألة (عملُ الظروفِ عملَ الفعلِ). والشاهد قوله-تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾. ولم يأت في القرآن الكريم سوى مرة واحدة في سورة المائدة.

السادسة-مسألة (حذف حرف النداء). في قوله-عز وجل-: «يُوسُفُ». والشاهد هنا معرف بالعلمية، ولم يأت في القرآن الكريم إلا في موضعين فقط في

سورة يوسف.

السابعة-مسألة (نداء ما فيه «أل»). في قوله-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾. فقد جاء الشاهد في القرآن المجيد مرتين؛ الأولى في سورة (الانفطار) والثانية في سورة (الانشقاق).

الثامنة-مسألة (إضافة العدد المشتق على (فاعِل) إلى المشتق منه).وليس لها في القرآن الكريم سوي آيتين فقط؛ هما قوله-تعالى-: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾. ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾. في سورتي (التوبة والمائدة).

توصية:

بعد مصاحبة ألفية ابن معط رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البحث؛ يوصي الباحث بتقرير جزء من هذه الألفية على طلاب العربية ولو في بعض مراحل الدراسة العالية أو العليا؛ إذ إن هذه الألفية لا تقل أهمية وعلما وجمالا عن ألفية ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

١-أسرار العربية: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)-الناشر: دار الأرقم ابن أبي الأرقم-الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢-الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)-تحقيق: عبد الحسين الفتلي-الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٣-إعراب القرآن الكريم: للدعاس-دار المنير ودار الفارابي-دمشق-ط: الأولى ١٤٢٥هـ.

٤-إعراب القرآن وبيانه: محي الدين درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)-الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة-دمشق-بيروت)-ط: الرابعة ١٤١٥هـ.

٥-إعراب القرآن: للنحاس (المتوفى: ٣٣٨هـ)-وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم-منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٦-الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)-الناشر: المكتبة العصرية-الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)-المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي-الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨-البحر المحيط: لأبي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)-المحقق: صدقي محمد جميل-الناشر: دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.

٩-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: المؤلف: للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: المكتبة العصرية –

لبنان/ صيدا.

١٠-التبيان في إعراب القرآن-لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)-المحقق: علي محمد البجاوي-الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (المتوفى: ٩٠٥هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢-التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة: للدكتور/ علي محمد فاخر-الناشر مكتبة وهبه-القاهرة-الطبعة الأولى ١٤٢٠ ه-١٩٩٩ م.

١٣-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المؤلف: لابن أم قاسم المرادي-(المتوفى: ٧٤٩هـ)-شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان-الناشر: دار الفكر العربي-الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٤-جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)-الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت-الطبعة: الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥-الجدول في إعراب القرآن الكريم: المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)-الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت-ط: الرابعة، ١٤١٨هـ.

١٦-الجمل في النحو: المؤلف: للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ)-المحقق: د. فخر الدين قباوة-الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٧-الجنى الداني في حروف المعاني: لابن أم قاسم المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)-المحقق: د/ فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٨-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: المؤلف: أبو

العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

١٩-حجة القراءات: لأبي عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)-محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني-الناشر: دار الرسالة.

٢٠-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر-الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢١-الخصائص: لابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)-الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط: الرابعة.

٢٢-الدرة الألفية في علم العربية: لابن معطٍ (المتوفى ٦٢٨ ه)-نشرها المستشرق السويدي(زتسترين) سنة ١٩٠٠ م.

٢٣-الرابط وأثره في التراكيب في العربية-المؤلف: د حمزة عبد الله النشرتي-الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-الطبعة: السنة السابعة عشرة-العددان السابع والستون والثامن والستون رجب-ذو الحجة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٤-رسالة الحدود:للرماني (المتوفى: ٣٨٤هـ)-تح: إبراهيم السامرائي-دار الفكر-عمان.

٢٥-السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد(المتوفى: ٣٢٤هـ)-تح: شوقي ضيف-دار المعارف-مصر-الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ.

٢٦-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: المؤلف: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)-المحقق: عبد الغني الدقر-الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٢٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: المؤلف: لابن عقيل (المتوفى: ٧٦٩هـ)-المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد-الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه-الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٨-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن الأشموني (المتوفى: ٩٠٠هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان-الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٩-شرح التسهيل: لابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)-المحقق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون-الناشر: دار هجر-الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

٣٠-شرح المفصل: ابن يعيش (ت٦٤٣ ه)، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية.

٣١-شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)-المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد-الناشر: القاهرة-الطبعة: الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

٣٢-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: المؤلف: تقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع)-المحقق: د/ محسن بن سالم العميري-الناشر: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي ١٤١٩ هـ.

٣٣-العدد في اللغة: المؤلف: لأبي الحسن بن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ)-تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر/ عدنان بن محمد الظاهر-الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٤-علل النحو: المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن

الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)-المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش-مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية-
ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٥-الفصول الخمسون: لابن معطٍ-تح: محمود الطناحي-ط. الحلبي.
٣٦-الكتاب: المؤلف: سيبويه-تحقيق: عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي، القاهرة-
الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٧-اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)-المحقق: د. عبد الإله النبهان-الناشر: دار الفكر - دمشق-الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٨-اللمع في العربية-المؤلف: لابن جني-تحقيق: فائز فارس-دار الكتب الثقافية-الكويت.
٣٩-معاني القراءات للأزهري: لأبي منصور الأزهري (المتوفى: ٣٧٠هـ)-الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب-جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ-١٩٩١م.
٤٠-معاني القرآن: للفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)-تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي-دار: المصرية للتأليف والترجمة - مصر-ط: الأولى.
٤١-معجم الأدباء: لياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)-المحقق: إحسان عباس-الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٢-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام-تحقيق: د. مازن

المبارك-الناشر: دار الفكر – دمشق-الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

٤٣-المقتضب: لأبي العباس المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)-تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة-الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٤٤- منازل الحروف: للرماني (المتوفى: ٣٨٤هـ)-تحقيق: إبراهيم السامرائي-: دار الفكر عمان.

٤٥-موسوعة أعلام المغرب: تنسيق وتحقيق محمد حجي، ط. دار الغرب الإسلامي (تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين، تأليف عبد الكبير بن المجذوب الفاسي ط. الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

٤٦-نتائج الفكر: المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٤٧-النحو المصفى: المؤلف: محمد عيد-الناشر: مكتبة الشباب.

٤٨-النحو الوافي:عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)-دار المعارف-الطبعة: الخامسة عشرة.

٤٩-النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (المتوفى: ٨٣٣ هـ)-المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)- المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

٥٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-تحقيق: عبد الحميد هنداوي-الناشر: المكتبة التوفيقية-مصر.

٥١-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: المؤلف: ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)-تحقيق: إحسان عباس- دار صادر – بيروت.